بسم الله الرحمن الرحيم

علـــوم اللغـــة

دراسات علمية محكمة تصدر أربع مرات فى السنة

كتـاب دورى

مج ٣، ع ٤، ٢٠٠٠

© حقوق الطبع والنشر محفوظة ، ولا يسمح بإعادة نشر هذا العمل كاملا أو أى قسم من أقسامه ، بأي شكل من أشكال النشر أو استنساخه أو ترجمته ، أو اختزانه في أى شكل من أشكال نظم استرجاع المعلومات ، إلا بأذن كتابى من الناشر .

قيمة الاشتراك السنوى :

٨٠ جنيها مصريا (داخل جمهورية مصر العربية)

٨٠ دولارا أمريكيا (خارج جمهورية مصر العربية شاملا البريد)

سعر العدد :

٢٠ جنيها مصريا (داخل جمهورية مصر العربية)

٢٠ دولارا أمريكيا (خارج جمهورية مصر العربية شاملا البريد)

أسعار خاصة للطلبة :

المراسلات :

توجه جميع المراسلات الخاصة إلى :

دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع

ص . ب (٥٨) الدواوين - القاهرة ١١٤٦١ القاهرة - جمهورية مصر العربية

تليفون ٧٩٤٢٠٧٩ فاكس ٧٩٥٤٣٢٤

المحتويات

البحوث	الصفحة
شواهد إمرئ القيس فى التراث النحوى توثيق ودراسة د. مأمون عبد الحليم وجيه	٩
التضام والتعاقب فى الفكر النحوى د. نادية رمضان النجار	٩٧
حذف تاء التأنيث الساكنة فى القرآن الكريم دراسة نحوية دلالية د. حسن محمد عبد المقصود	١٧٥
الجمل المتوارية عند طه حسين د. رجب عبد الجواد	٢٢٩

التضام والتعاقب في الفكر النحوي

د. نادية رمضان النجار

مدرس العلوم اللغوية بآداب حلوان

١ ـ مقدمة:

يدور موضوع هذا البحث حول علاقة من أهم العلاقات التركيبية، ألا وهى علاقة التضام والتعاقب، وذلك لكونها تعد المحور الأساسى الذى يدور فى فلكه جُلُّ الظواهر النحوية، فلا يكاد يخلو منها باب من أبواب النحو، ومن هذه الظواهر: الاختصاص، والافتقار، والحذف، والزيادة...الخ.

وبما أننا نفكر بجُمَل -على حد قول فندريس- فدراسة الكلمة المفردة لا تعنينا فى هذا الموضع، بل إن ما نسعى إليه هو دراسة العلاقات التركيبية الممثلة فى تواؤم المفردات بعضها مع بعض، أو مناسبة الكلمة لما يجاورها على حين نجدها تتنافر مع كلمات أخرى، وذلك لكون المفردات تمثل شبكة من العلاقات الدلالية والمعجمية، فكلمة (منصهر) مثلا تتناسب مع ذكر المعادن (الحديد، النحاس.....الخ)، على حين تتنافر مع غيرها، (الورق، والخشب). ومن هنا حرص البحث على ذكر أقسام التضام المتمثل فى شقيه المعجمى والنحوى، كما سعى إلى دراسة الصلة بين التضام والتعاقب، مع توضيح ما إذا كان هناك اختلاف بينهما أم يندرج أحدهما فى الآخر؟

١- مادة البحث :

اعتمد البحث فى رصد تلك العلاقة على أهم المصادر والمراجع النحوية القديمة والحديثة، هذا بالإضافة إلى التعريج على بعض كتب الخلاف والأصول، مع الإلمام بكتب التفسير وإعراب القرآن، ومن هذه المؤلفات على سبيل الذكر لا الحصر ما يلى:

الكتاب لسيبويه، تحقيق عبد السلام هارون - الإنصاف، والبيان فى

غريب إعراب القرآن لابن الأنبارى - الخصائص وشرح المصنف لابن جنى - شرح الكافية للرضى الاستراباذى - شرح المفصل لابن يعيش، هذا بالإضافة إلى : الإتقان، والأشباه، والهمع للسيوطى.

ومن كتب التفسير وإعراب القرآن: معانى القرآن للفراء - معانى القرآن وإعرابه المنسوب للزجاج - والكشاف للزمخشرى، هذا بالإضافة إلى الجامع فى أحكام القرآن للقرطبى.

مع الإلمام ببعض كتب البلاغة، مثل: دلائل الإعجاز لعبد القاهر الجرجانى - مفتاح العلوم للسكاكى - الإيضاح فى علوم البلاغة للقزوينى.....الخ.

٢- منهج البحث :

بتطبيق المنهج الوصفى قُسِّم البحث إلى قسمين :

أولهما :

١- تناول ظاهرة التضام مُعَرِّفًا إياها لغةً واصطلاحًا، ثم قسَّمها إلى التضام المعجمى والآخر النحوى، مستعرضًا أمثلة لهذين النوعين مستدلاً عليهما بالقرآن تارة، وبالشعر تارة أخرى، وبحديث رسول الله (صلى الله عليه وسلم) كلما تيسر ذلك ثم اهتم البحث بشقّى التضام النحوى المتمثلين فى الاختصاص والافتقار.

٢- عمد البحث إلى دراسة عوارض التضام، أو بمعنى آخر الظواهر التى تحول دون تضام التركيب النحوى، وتؤدى إلى عدم الاتصال بين أجزائه، ومنها (الفصل) الذى يشترط فيه أن يكون بكلمة ليست من خارج التركيب أو أجنبية عنه، و(الاعتراض) الذى أجاز النحاة والبلاغيون أن يكون جملة أجنبية خارجة عن السياق يؤدى وجودها إلى إضافة معنى جديد لم يكن موجودًا من قبل.

ثانيهما:

اهتم البحث بمصطلح التعاقب مبينًا إياه ومرادفته لمصطلحين آخرين هما (الإنابة، والإغناء) عند النحاة القدماء، وإن كان البحث قد فرق بين المصطلحات الثلاثة، فرأى أن يختص مصطلح (التعاقب) بالحروف، و (الإنابة) بالأسماء و (الإغناء) بالأفعال، وذلك حتى لا يؤدى الخلط بين هذه المصطلحات إلى اللبس والاضطراب. ومن ثم جاءت دراستها فى ثلاثة أقسام:

أ- التعاقب فى الحروف مع بيان آراء النحويين المؤيدين والمعارضين لتلك الظاهرة، إلى جانب الاستعانة ببعض آراء المفسرين الذين يرون أن لكل حرف معنى لا يتعداه إلى غيره، فهم لا يقولون بالتعاقب فى الحروف والإنابة فى الأسماء إلا شذوذًا.

ب- الإنابة فى المفردات، واشتملت على الإنابة فى الأسماء والظروف والأفعال ولاسيما فى الدلالة الزمنية.

جـ- ذكر البحث أهم الدواعى والاعتبارات التى اعتمد عليها القدماء فى القول بالتعاقب أو الإنابة.

٣- أهداف البحث:

تهدف هذه الدراسة إلى بيان المحاور الرئيسية التى تشتمل عليها علاقة التضام وصلتها بالتعاقب، سواء أكانت سلبًا أم إيجابًا، وجاء ذلك متمثلاً فيما يلى:

١- بيان الظاهرة (الاختصاص) ومعرفة مدى اتصالها بعلاقة التضام، وتعليل المواضع التى خرج فيها التركيب عن الالتزام بتلك القاعدة، كأن يدخل حرف على غير ما يجب الدخول عليه.

٢- استهدف البحث بيان معنى (الافتقار) مع توضيح الفرق بين الافتقار المتأصل وغير المتأصل، مع التمثيل لهما من أبوب النحو.

٣- كما جاء من أهداف البحث، التعرض للعوارض التى تحول دون تلازم أو تضام لأجزاء التركيب، ومنها الزيادة، والحذف، والفصل، والاعتراض... إلخ. إلاّ أن البحث اقتصر على الفصل والاعتراض، لكون الحذف والزيادة من الموضوعات التى تستحق أن تفرد لها دراسة مستقلة.

٤- سعى البحث إلى إثبات ظاهرة التعاقب فى الأدوات تارة، وفى الأسماء تارة، وفى الأفعال تارة أخرى، إلا أن هناك تعاقبًا فى دلالة الأفعال عُرِف بالتضمين نرى أهميته، مما يجدر بنا أن نفرد له بحثًا آخرًا.

٤ - الدراسات السابقة :

اهتم القدماء بعلاقة (التضام)، وإن كانوا لم يصطلحوا على تسميتها، فعرفت بمصطلحاتٍ عدّة، منها (الضم، والنظم، والرصف، والمعاظلة...الخ).

- كما عرفت عند اللغويين بـ(التلازم، والتركيب، والتضام collocation) إلا أن الدكتور/ تمام حسان قد اهتم بها اهتماماً كبيرًا فى مؤلفاته، فجاء ذكرها فى كتابه (اللغة العربية معناها ومبناها) المطبوع سنة ١٩٧٣م، وكذلك عرض لها فى كتابة (مناهج البحث فى اللغة) سنة ١٩٨٦م. كما جاء عرضٌ لها فى كتاب (البيان فى روائع القرآن) الصادر سنة ١٩٩٣م، ثم ختم دراساته فى القرائن النحوية فى كتابه (الخلاصة النحوية) المنشور سنة ٢٠٠٠م.

- كما جاءت أطروحة لبحثين علميين بكلية دار العلوم، جامعة القاهرة: أحدهما: بحث ماجستير بعنوان (التضام فى النحو العربى)، إعداد محمد صلاح الدين مصطفى، إشراف أ.د./ تمام حسان سنة ١٩٧٣م. والآخر بحث ماجستير أيضًا، عنوانه (التضام فى الجملة البسيطة فى اللغة العربية المعاصرة) إعداد/ ربيع عبد السلام خلف إشراف أ. د./ محمد حسن عبد العزيز، سنة ١٩٩٦م.

- وأخيرًا تم مناقشة بحث دكتوراه بعنوان (قرينة التضام) إعداد الباحث/ مصطفى عبد الرحمن نمر، إشراف أ.د./ مصطفى الصاوى الجوينى، وذلك فى آداب الإسكندرية سنة ٢٠٠٠م، إلا أنها اهتمت بدراسة قرينة التضام عند البلاغيين، لكونها أحد الشروط الثلاثة التى يجب توافرها عند الأديب؛ لكى يكون موفقًا فى صناعة الأدب.

وتمتاز هذه الدراسة بأنها التفتت إلى دراسة علاقة التضام وظواهرها التى تندرج فيها من خلال المنهج البنيوى الذى يهدف إلى بيان العلاقات التركيبية والتداولية فى النحو العربى، وقد تبين من خلال تطبيقه ارتباط التضام بالتعاقب، وهو ما سوف نعرض له فى الفقرة التالية، كما تميزت هذه الدراسة بما قدَّمته من تنوع فى الأمثلة، وتعدد فى البيئات اللغوية المتمثلة فى النحاة واللغويين والمفسرين والأصوليين، بالإضافة إلى البلاغيين.

٥- التعاقب وصلته بالتضام:

١- من المعروف أن المنهج البنيوى بدأ على يد العالم السويسرى "دى سوسير" وذلك من خلال كتابه الموسوم بإنجيل اللغة [محاضرات فى علم اللغة العام] سنة ١٩١٥، والذى بيَّن من خلاله الفرق بين [اللغة Langue] و [الكلام Parole] على أساس أن اللغة متصلة بالمجتمع والبيئة، أما الكلام فهو الاستعمال الفردى لتلك اللغة، والعلاقة بينهما علاقة الجوهر بالعرض[1].

٢- اللغة عبارة عن مجموعة من العلامات، منها علامات صوتية منطوقة تسمى (الدالّ)، وأخرى علامات داخلية ذهنية متصوَّرة يُستدل عليها بالمنطوق الخارجى وتسمى (المدلول) والعلاقة بينهما هى العلاقة بين المنطوق الصوتى والمتصوَّر الذهنى[2].

---

(١) د. حلمى خليل، العربية وعلم اللغة البنيوى، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٦، ص ٩٩.

(٢) وهذا ما عبر عنه تشومسكى بالعلاقة بين اللغة والكلام فيما أطلق عليه [القدرة Competence] و[الأداء Performance] حيث تمثل القدرة فى البنية العميقة deep structure، والأداء فى البنية-

٣- يتألف النظام اللغوى من عناصر داخلية، وعلاقات خارجية، أما العناصر الداخلية، والتى لها الصدارة، فتتمثل فى دراسة العلاقات القائمة بين اللغة وما يؤثر فيها مثل الحضارة، والاجتماع، والتاريخ....الخ.

٤- وبتطبيق المنهج الوصفى البنيوى على اللغة العربية نصل إلى أن هناك دراسة آنية [الوصفية] يتم فيها دراسة العناصر اللغوية على أساس ثابت [Static] ليس للزمن أى دخل فيه، بينما تمثل الدراسة التعاقبية محورًا رأسيا تقوم فيه العلاقات بين العناصر اللغوية على أساس الحركة [Dynamic] طبقًا للتغير الزمنى، أو التطور التاريخى للغة[1] ، ويمكن توضيح هذين المحورين فى الشكل التالى:

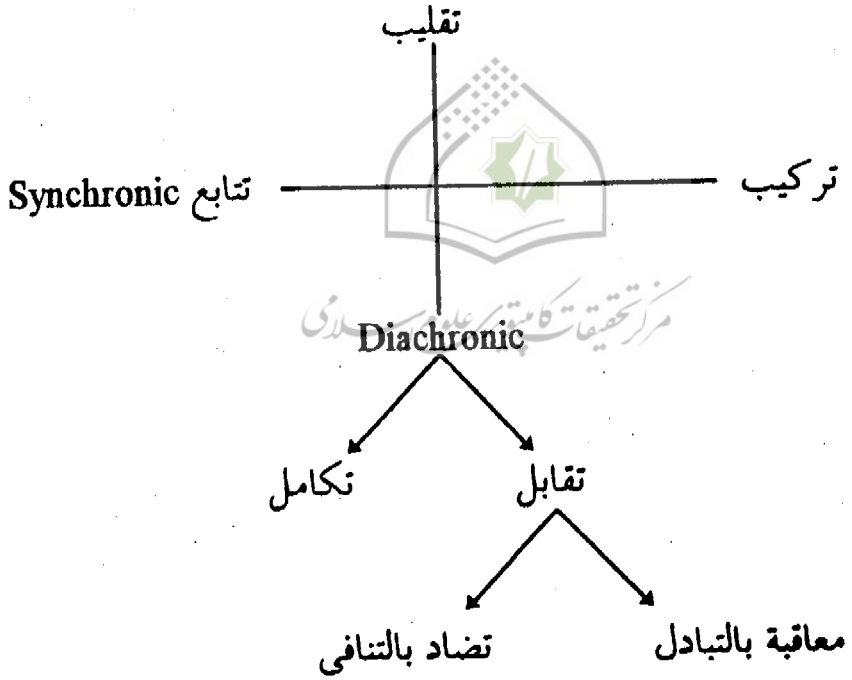

والمقصود بهذين المحورين أن العلاقات فى داخل نظام اللغة لها أهميتها الخاصة، وأننا لو طبقنا فكرة نوعى العلاقة التقليبية والعلاقة التركيبية على

-السطحية surface structure. ينظر د. عبده الراجحى، النحو العربى والدرس الحديث دار الثقافة سنة ١٩٧٧، ص ١٢٦.

[1] د. حلمى خليل، العربية وعلم اللغة البنيوى، ص ١٠٠، ١٠١.

عناصر اللغة لوجدنا أن العلاقة التركيبية مثلاً تحكم الترابط بين مفردات الجملة وعناصر النص، وأن العلاقة التقليبية أيضًا تكشف عن التنوع فى داخل المنظومة أو الجدول[1] .

وإذا أردنا زيادة الأمر وضوحًا، نرى أن المحورين المتقاطعين فى اللغة يمكن لكل واحد منهما أن يتفرع إلى فروع تندرج تحت كل أصل، فالمحور التقليبى يتفرع منه ما يتصل بتبادل المفردات أو استبدالها، فيظهر منها التعاقب والتضاد والتكامل.

- فالتعاقب يختص بالتداول والتبادل بين عنصرين لغويين، فهما لا يجتمعان كما فى قوله تعالى ﴿وَيَخِرُّونَ لِلْأَذْقَانِ سُجَّدًا﴾ الإسراء/ ١٠٧. أى على الأذقان.
- أما (التضاد) فيتصل بالعناصر اللغوية الخلافية، (الخبر، والإنشاء، والجملة الاسمية، والفعلية).
- أما (التكامل) فيتصل بالمفردات وورودها داخل الجدولين التصريفى، والإسنادى، أو بمعنى آخر هو توافق الكلمة داخل الجدول قواعديًا، فإذا قلت: "هو يضرب أخاه الآن" تختلف باختلاف الضمير المخبر عنه وتُعَدُّ هذه الظواهر جميعًا من قبل الظواهر التقليبية، ولصعوبة الإحاطة بها جميعًا، اقتصر البحث على دراسة إحداها، وهى المعاقبة.
- أما المحور الثانى، وهو التركيبى، فيشمل كثيرًا من العلاقات النحوية كعلاقة الإسناد والتبعية، والتضام، والتعدية، والربط، وغيرها من العلاقات، إلا أن البحث تناول علاقة التضام بالدرس، لكونها أكثر شيوعًا فى أبواب النحو، ومن ثم يكون هناك تشابه واختلاف بين التعاقب والتضام، أما التشابه فكلاهما ظاهرتان تندرجان داخل المنظومة اللغوية، وأما الاختلاف

---

[1] د. تمام حسان، البيان فى روائع القرآن، عالم الكتب، سنة ١٩٩٣، ص ١٤٨ - ١٥٢ بتصرف.

فالتعاقب يُعَدُّ أحد مظاهر المحور التقليبى أو التبادلي فى اللغة، أما التضام فيُعَدُّ إحدى العلاقات التركيبية الأفقية فى النحو العربى.

هذا من جانب، ومن جانب آخر، فالتعاقب يختص بالتبادل بين الكلمات، أما التضام فيتعلق بالتلازم بين العناصر اللغوية لتكوين الجمل والتراكيب، وعلى هذا سنقوم بدراسة التضام أولاً، ثم تعقبه دراسة التعاقب.

مركز تحقيقات كامپيوترى علوم اسلامى

التضـــــام

من العلاقات التركيبية

أولاً: تعريف التضام لغة وإصطلاحًا:

التضام لغة: هو مصدر من الفعل" ضَمَمَ " يقال: ضَمَّ الشيء لشيء أى جمعه، وقيل: وانضمَّ وتضامَّ، ومنه: ضممت هذا إلى هذا فهو ضام ومضموم. وضامَّ الشيء: انضمَّ معه وتضامَّ القوم إذا إنضمَّ بعضهم إلى بعض[1].

أما اصطلاحًا: فهو لا يبعد عن معناه اللغوى، ويمكن أن نعرِّفه فنقول: هو استلزام عنصرين لغويين أو أكثر استلزامًا ضروريًا، أو هو الترابط الأفقى الطبيعى ما بين الكلمات أو رفقة الكلمة أو جيرتها لكلمات أخرى فى السياق الطبيعى نحو: "أهلاً وسهلاً"، " لم ينبس ببنت شفة" ، وقد تطور هذا المفهوم فأصبح يعنى دخول الكلمة فى سياق مقبول مع الكلمات الأخرى، نحو: الفعل "أطلق" فقد يقال: "أطلق لحيته"، "أطلق ساقيه للريح"، "أطلق له الحبل على الغارب.....الخ"[2] ولكل منها معنى سياقِيٌّ يخالف غيره.

ثانيًا: أقسام التضام:

التضام ضربان: معجمى، نحوى

١- التضام المعجمى:

هو انتظام مفردات المعجم فى طوائف، يتوارد بعضها مع بعض ويتنافر مع بعضها الآخر، فالأفعال طوائف تتوارد كل طائفة منها مع طائفة من الأسماء، وتتنافر مع الأسماء الأخرى. وهذا هو معنى قول البلاغيين: "إسناد

---

(١) ابن منظور، لسان العرب، ط: دار المعارف، د. ت، مادة ض م م، ٤/ ٢٦٠٩.

(٢) د. يحيى أحمد، الاتجاه الوظيفى ودوره فى تحليل اللغة، عالم الفكر، المجلد العشرون، العدد الثالث ١٩٨٩م، ص ٨٧ - ٨٨.

الفعل إلى من هو له أو إلى غير من هو له". فمن غير المقبول أن يقال: "انكسر الخيط"[1] لأن في الخيط من المرونة ما يحول بينه وبين الوصف بالكسر. فهذه التراكيب تشتمل على كلمات متنافرة، ومن ثم تفتقد عنصر الإفادة، وإن تحققت لها صحة التركيب النحوى، بحيث يمكن إعرابها. ومعنى هذا أن الجمل المذكورة تتسم بالإحالة المعجمية.

وهناك شروط تضبط هذا النوع من التضام المعجمى، وجدت متناثرة فى معظم أبواب النحو، منها:

١- يشترط للمفعول المطلق أن يشارك فعله فى مادة اشتقاقه، وهو المصدر ويتعدى إلى مفعوله سواء أكان لازمًا أم متعديًا، فيقال: "ضربت زيدًا ضربًا"، "قام قيامًا"[2].

٢- لا يكون التوكيد لفظيًا إلا مع تكرار اللفظ، وهو يقع فى الأفعال، والأسماء والحروف، والجمل، مثل: "ضربت ضربت زيدًا"، "ضربت زيدًا زيدًا"، "إنَّ إنَّ زيدًا منطلق"[3].

٣- إذا أفاد الفعل مشاركةً أو تسويةً أو مخالفةً، أو نحوها، وجب أن يكون فاعله مثنىً أو جمعًا، أو معطوفًا عليه، نحو: "تضارب الرجلان"، "تضارب الرجال"، "تضارب عمرو وزيد".

٤- لا يضاف اللفظ إلى ما فى معناه، فالنحاة يقسمون الإضافة إلى "محضة" وهى على معنى "مِن" أى إضافة الاسم إلى اسم هو بعضه، مثل: "ثوب خز"، و"غير محضة": وهى إضافة اسم إلى اسم غيره، مثل: "غلام زيد"[4].

---

[1] د. تمام حسان، البيان فى روائع القرآن، ص ١٥٥ - ١٥٦.

[2] ابن يعيش، شرح المفصل، عالم الكتب، بيروت، د.ت، ١/ ١٠٩.

[3] السابق، ٣/ ٤٣.

[4] السابق، ٣/ ٨.

٥- يلزم الربط بإعادة اللفظ إذا خيف اللبس[١] ، كما فى قولـه تعـالى: ﴿إِنِّيٓ ءَانَسۡتُ نَارٗا لَّعَلِّيٓ ءَاتِيكُم مِّنۡهَا بِقَبَسٍ أَوۡ أَجِدُ عَلَى ٱلنَّارِ هُدٗى﴾ طـه/ الآيـة ١٠. تكرر ذكر النار بدلاً من "عليهـا"[٢]. وكذلـك قـد يؤتـى بـالمظهر مكـان المضمر معنىً، كما فى قوله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ مَن يَتَّقِ وَيَصۡبِرۡ فَإِنَّ ٱللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجۡرَ ٱلۡمُحۡسِنِينَ﴾ يوسف/ آية ٩٠، "مَنْ" هنا شـرطية فـى موضـع رفـع بـالابتداء، وخبره: "فإن الله لا يضيع أجر المحسنين" وكان الأصل أن يقال: "فإن الله لا يضيع أجرهم"، ليعود "مَنْ" فـى الجملـة إلى المبتـدأ ذكـره، إلا أنـه أقـام المظهر مقام المضمر[٣].

٦- لا يأتى المطاوع إلا من فعل يمكن لمفعوله أن يتأبى على قبول الحـدث، فـلا يجوز: "انقتل" أو "انضرب" ، لأن معنى المطاوعة هو: أن تريد مـن الشـىء أمرًا فتبلغه، إما بأن يفعل ما تريده إذا كا مما يصح منه الفعل نحـو: "صرفتـه فانصرف" ، وإما أن يصير إلى مثل حال الفاعل الذى يصح منه الفعل، وإن كان مما لا يصح منه الفعل، نحو: "قطعت الحبل فانقطع"[٤].

٧- لا تدخل "أنْ" المصدرية على فعل لا مصدر له، نحـو: "عسـى - وليـس - ونِعْم - وبِئْس....الخ"، لكونها أفعالاً جامدة غير مشتقة.

٢- التضام النحوى:

ويعنـى بـه العلاقـة التـى تنشـأ بين العنصرين (التابع والمتبوع) داخـل

---

(١) د. زين كامل الخويسكى، مواضع اللبس عند النحاة والصرفيين، ط المعرفة الجامعية ١٩٨٩م ص ١٩٠.

(٢) د. تمام حسان، البيانن فى روائع القرآن، ص ١١٠.

(٣) ابن الأنبارى، البيان فى غريب إعراب القرآن، تحقيق د. طـه عبـد الحميـد طـه، الهيئـة المصرية العامـة للكتاب، ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م، ٢/ ٤٤، ٦١.

(٤) ابن جنى، المنصف فى علم التصريف للمازنى، دار إحياء التراث القديم، سنة ١٩٥٤، ١/ ٧١.

المنظومة النحوية، أو بمعنى آخر، هو استلزام[1] أحد العنصرين التحليليين النحويين عنصرًا آخر، فسمى التضام هنا "التلازم".

أو يتنافى معه، فلا يلتقى به، ويُسمَّى هذا بـ"التنافى" ، وهو قرينة سلبية تندرج تحت التضام.

وهذا التضام النحوى يظهر بوضوح بين التابع والمتبوع، والمفسِّر والمفسَّر، والتمييز والمميِّز، والضمير ومرجعه، وتحمُّل الضمير وعدمه، والمطابقة بين العنصرين والرتبة بينهما، والفصل والوصل، والافتقار والاختصاص والاقتران، والعامل والمعمول، وتقرير الجملة والتركيب....الخ[2].

ويستدل على هذا التضام بإحدى طريقتين، هما :

١- **طريقة الذكر:** وفيها يكون العنصران المتلازمان مذكورَيْن فى نص الكلام، وهو إما (ذكر اختصاص) وإما (ذكر افتقار).

٢- **طريقة العدم (الحذف):** وفيها يستدل بقرائن سبق الذكر، أو الاستلزام على العنصر غير المذكور في النص، إما لاستتار واجب أو لحذف.

مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

أنواع التضام النحوى:

أولاً: الاختصاص :

هو من صفات الحروف والأدوات، لأن الأداة إما أن تدخل على نوع معين من الكلمات لا تتعداه إلى غيره، فتسمى "مختصة" كاختصاص "إنَّ وأخواتها"بالأسماء، وكذلك "حروف الجر"[3] . وإما أدوات غير مختصة تدخل على الأسماء والأفعال، مثل: "أدوات النفى" فهى لا تؤثر إعرابيًا، لقول النحاة:

---

[1] د. تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ط دار الثقافة، الدار البيضاء ١٩٩٤م ص ٢١٦.

[2] د. تمام حسان، البيان فى روائع القرآن، ص ١٥٣.

[3] سيبويه، الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، ط الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٧، ١/ ٤١٩ ، ٢/ ١٣١.

«إن الحروف لا تعمل إلا إذا كانت مختصة»[1].

ومن خلال استقراء بعض كتب النحو، لاسيما كتب الخلاف والأصول، فقد استنبطت بعض القواعد الخاصة بضميمة الاختصاص، ومنها:

١- تختص "إنَّ وأخواتها" بالدخول على الأسماء، فهي ناصبة لاسمها رافعة لخبرها، وإنما عملت لكون الحروف لا تعمل إلا إذا كانت مختصة[2].

٢- الخفض يختص بالأسماء[3].

٣- تختص حروف النداء بالدخول على الأسماء[4].

٤- تختص علامات التثنية والجمع بالأسماء[5].

٥- تختص نون الوقاية بالدخول على الأفعال، فنقول: أرشدني، وأسعدني ولا نقول: مُرْشِدُني، ولا مُسعِدُني[6].

٦- تختص (أفعل) بنصب النكرات بعدها على التمييز[7].

٧- يختص الإسناد بالجمل[8].

---

(١) ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، ط بيروت، المكتبة العصرية، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٣م، ١/ ٧٣٠.

(٢) وإنما نصبت الأسماء ورفعت الاخبار؛ لأنها أشبهت الأفعال لفظًا ومعنى؛ أما اللفظ فمن وجوه: أحدها: أنَّ أواخرها مبنية على الفتح كالفعل الماضي، وثانيها: أنها تخفف من مضعَّفها كالأفعال، وثالثها: اتصال نون الوقاية بها إذا دخلت على ياء المتكلم كالأفعال، ورابعها: أنها مركبة من ثلاثة أحرف فصاعدًا كعدد حروف الأفعال. وأما المعنى، فلأن معانيها كمعاني الأفعال، فمعنى إنَّ، أنَّ: أكدت، وكأنَّ: شبَّهت، وليت: تمنَّيت، لعل: ترجَّيت، ولكن: استدركت.

ينظر: عبد العزيز الموصلي، شرح ألفية ابن معطي، تحقيق علي موسى الشوملي مكتبة الخريجي، الرياض، ١٩٩٠م، ٢/ ٨، ٩.

(٣) ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ج١، مسألة ١٤، ص ٩٧، ٩٨.

(٤) السابق، ج١، م١٤، ص ٩٩.

(٥) السابق، ج١، م١١، ص ٨٠.

(٦) السابق، ج١، م ١٥، ص ١٢٩.

(٧) السابق، ج١، م ١٥، ص ١٣٢.

(٨) السابق، ج١، م ٢١، ص ١٧٤.

٨- تختص (إنْ) المخففة بالعمل فى الأفعال، على حين أنَّ (إنَّ) المشددة تختص بالعمل فى الأسماء[١] .

٩- تختص (أنْ) المخففة بالعمل فى الأحرف [لا، قد، سوف، السين] مثل: ﴿عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَىٰ﴾ المزمل/ آية ٢٠[٢].

١٠- يختص الجزم بالأفعال، وعلامته السكون فى الصحيح، وحذف الحرف فى المعتل[٣].

١١- تختص نون التوكيد بالأفعال وهى تقابل (إنْ، واللام) فى الأسماء[٤].

١٢- تختص (اللام) و(مِنْ) بالقسم مع لفظ الجلالة، فنقول مع (اللام) " لله لَتُبْعَثُنَّ وتُحَاسَبَنَّ" ، وأما (مِنْ) فتختص بـ (رَبّ) ، نحو "مِنْ رَبِّى لأفعلن" ، وهى (مِنْ) الجر عند سيبويه[٥].

غير أنه قد يُتَجَوزُّ فى هذا النوع من التضام، كأن تختص (لما) بالمضارع بعدها، فنجدها قد دخلت على جواب قسم متصدر باللام فى قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ﴾ هود/ آية ١١١.

فاجتمع الضدان فى (لما) تعنى النفى، و(لام القسم) تعنى تأكيد الإثبات، وكلاهما رتبته الصدارة، ومع ذلك فقد قدمت (لما) على (اللام) مع رفض النحاة لدخول الحرف على الحرف، ومن ثم تكون جملة (ليوفينهم) جوابًا للقسم، أما ما تختص به (لما) فهو محذوف يُقَدَّر من الفعل الموجود فى

---

[١] ابن الأنبارى، الإنصاف فى مسائل الخلاف، ج١، م ٢٤، ص ١٩٥.

[٢] السابق، ج١، م ٢٤، ص ٢٠٤.

[٣] عبد العزيز الموصلى، شرح ألفية ابن معطى، ١/ ٢٢٧.

[٤] وإنما جعلت فى نهاية الفعل مميزًا لها عن توكيد الاسم الذى يقع فى أوله؛ لانحطاط الفرع عن الأصل؛ ولأنها لو زيدت فى أوله لاجتمع زيادتان، حرف المضارعة والنون ينظر المصدر السابق، ١/ ٣٦٦.

[٥] سيبويه، الكتاب، ٣/ ٤٩٩.

الآية، وكذلك قد دخلت (لما) على خبر (إنْ) المخففة، فكانت بمنزلة (اللام)، كما في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كُلُّ ذَٰلِكَ لَمَا مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾ الزخرف/ آية ٣٥[١].

وكذلك قد اختصت (بَيْنَ) بالاثنين، أو المعطوف، إلا أننا نجدها قد دخلت على المفرد في قوله تعالى: ﴿لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْهُمْ﴾ آل عمران/٨٤.

وتفسير ذلك أن المفرد جاء نكرة في سياق النفي، فأفاد العموم مثل اسم الجنس[٢].

١٣- تختص حروف النصب بالدخول على المضارع، فإما أن تنصب بنفسها، وإما أن تنصب على إضمار (أنْ) بعدها، مثل: (حتى)[٣].

١٤- تختص بعض الأفعال القاصرة بتعديها للمفعول بحروف جر معينة، نحو (دخل) فهو يختص بـ(في) للدلالة على الأمكنة والأزمنة، وبـ(على) للدلالة على الأشخاص[٤].

واعتمادًا على هذه القاعدة حاول أحد الباحثين[٥] أن يخصص حروفًا بعينها لمعانٍ خاصةٍ في وصول الأفعال بواسطتها إلى ما تتعدى إليه، فقيل إن:

أ- إذا كان المراد إيصال معنى الفعل إلى المعمول على وجه الوصول إليه، فالجر بـ"اللام" مثل: "قلت له" ، "رثيت له".

ب- إذا كان المراد إيصال معنى الفعل المعمول على وجه اللصوق حقيقةً أو مجازًا، فالجر بـ"الباء"، نحو: "دهنت بالعطر" ، "تمسَّحْت بالماء".

---

[١] أبو حيان، البحر المحيط، دراسة وتحقيق وتعليق، الشيخ عادل أحمد عبد الموجود ، والشيخ علي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م، ٨/ ١٦.

[٢] د. تمام حسان، البيان في روائع القرآن، ص ٣٩٢.

[٣] ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ج ١، م ٢٤، ص ٢٠٨.

[٤] د. إبراهيم السمرائي، الفعل زمانه وأبنيته، مؤسسة الرسالة د.ت، ص ٨٤.

[٥] إبراهيم حسن عزام، الفعل الواصل وأسرار الموصول، مطبعة رمسيس، ١٩٣٥، ص ٤٢.

جـ- إن كان المراد إيصال معنى الفعل إلى المعمول على وجه إنتهائه به، فالجر بـ "إلى"، نحو: "سرت إلى السوق" ، "صبوت إلى العلم".

د- إن كان المراد إيصال معنى الفعل إلى المعمول على وجه وقوعه عليه حقيقةً أو مجازًا، فالجر بـ"على"، مثل: "مشى على الأرض" ، "ضرب على التراب" ، "ذهب عليه الأمر" إذا فاته، فكأن الأمر وقع عليه الذهاب حيث فاته كما يوقع الضارب الضرب.

هـ- إن كان المراد إيصال معنى الفعل إلى المعمول على وجه وقوعه فيه حقيقة أو مجازًا، فالجر بـ"في"، نحو قوله تعالى: ﴿ادْخُلُوا فِي السِّلْمِ كَافَّةً﴾ البقرة/ آية ٢٠٨ ، ﴿لَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ﴾ طه/ آية ٧١.

١٥- تختص حروف: "إنْ، إذا، لو، إذْ" بالشرطية، وكثيرًا ما يحذف الفعل بعد "إذا"، كما في قوله تعالى: ﴿إِذَا السَّمَاءُ انْشَقَّتْ﴾ الانشقاق/ آية١.

وقد تجوز الأسلوب القرآني في شرطية "إذْ"، فضمنت معنى "لقد" كما في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ نَجَّيْنَاكُمْ مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَسُومُونَكُمْ سُوءَ الْعَذَابِ يُذَبِّحُونَ أَبْنَاءَكُمْ وَيَسْتَحْيُونَ نِسَاءَكُمْ﴾ البقرة/ من الآية ٤٩، أي "لقد نجيناكم"[1] .

وكذلك التحضيض "ألا، هلاّ، لولا، لوما"[2] بحذف الفعل بعدها، لقرينة سبق الذكر، كما في حديث رسول الله -صلى الله عليه وسلم- لـ"جابر" عندما سأله: "ما تزوجت؟" قال: "ثَيِّبًا"، قال: "هَلاّ جاريةً تلاعبها وتلاعبك"[3] ، والتقدير: هلا تزوجت جارية.

---

[1] د. تمام حسان، البيان في روائع القرآن، ص ٢٤٨.

[2] سيبويه، الكتاب، ١/ ٢٦٨.

[3] البخاري، صحيح البخاري، حاشية السندي، دار المعرفة، بيروت، ٣/ ٢٢٠.

وهكذا وجدت أصول نحوية تبين صلة الضمائم بعضها ببعض، فكانت هذه الظاهرة مجالاً واسعًا فيه كثير من دراسات البلاغيين والأسلوبيين، للوقوف على مدى تأثر التذوق والجمال الأسلوبى بتلك الظاهرة.

ب -تضام الافتقار:

وهو قسمان: ١- افتقار متأصل.

٢- افتقار غير متأصل.

أما الافتقار المتأصل: فهو العناصر التى لا يصح إفرادها فى الاستعمال، وإن صح ذلك عند إرادة الدراسة والتحليل. مثال ذلك افتقار حرف الجر إلى المجرور، وحرف العطف إلى المعطوف. على حين يكون الافتقار غير المتأصل: وهو ما يكون للباب النحوى بحسب تركيبه، كافتقار المضاف إلى المضاف إليه، والحال إلى حدث يلابسه، وإنما سُمِّى الافتقار غير متأصل، لأنه هنا غير منسوب إلى الكلمة، لأنها غير مفتقرة بحسب الأصل، وإنما يكون الافتقار للباب، فكل كلمة تقع هذا الموقع يفرض عليها الباب هذا النوع من الافتقار[1].

مركز تحقيقات كامپيوترى علوم اسلامى

وقد وضح "الصبان" فى "حاشيته" الفرق بين هذين القسمين من الافتقار قائلاً: «أما الافتقار المتأصل فهو أن يفتقر الاسم إلى الجملة افتقارًا مُؤَصَّلاً أى لازمًا، كالحرف فى: "إذْ، إذا، حيث "الموصلات الاسمية"»[2] وسَمَّاه بالشَّبَه الافتقارى، لأن كل عنصر فيه يفتقر افتقارًا متأصلاً إلى ما بعده، فهما لا يفترقان.

أما الافتقار غير المتأصل، فهو -على حد قول الصبان - افتقار الكلمة، "سبحان" إلى مفرد أو جملة افتقارًا غيرَ لازم، كافتقار الظرف "يوم" إلى جملة

---

[1] د. تمام حسان، البيان فى روائع القرآن، ص ١٥٤.

[2] الصبان فى حاشيته على شرح الأشمونى، مطبعة دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، د.ت ، ١/ ٥٤.

بعده، كما فى قوله تعالى: ﴿هَذَا يَوْمُ يَنفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾ المائدة/ آية١١٩، وذلك لأن افتقار "يوم" إلى الجملة بعده ليس لذاته، وإنما هو لعارض كونه مضافًا إليها، والمضاف من حيث هو مضاف مفتقر إلى المضاف إليه، ودليل ذلك أن كلمة "يوم" فى سياق آخر، مثل: "هذا يوم مبارك" لا تفتقر إلى جملة[1].

وسنذكر فيما يلى أمثلة من الافتقار المتأصل وغير المتأصل مما ورد فى كتب النحاة:

١- افتقار الصفة إلى الموصوف.[2] [متأصل]

٢- افتقار الأسماء الموصولة لجملة الصلة، فيقول "ابن يعيش": «[الذى] وما نحوه من الموصولات بمنزلة الحرف من الكلمة، من حيث كان لا يُفهم معناهُ إلا بِضَمِّ ما بعده إليه»[3] [متأصل]

٣- افتقار الأفعال القاصرة فى تعديها إلى حرف الجر، ويفسر"ابن جنى" ذلك الافتقار بأن حرف الجر يُعَدُّ جزءًا من الفعل، لأنه يصل به إلى المفعول، كما يُعَدُّ جزءًا من الاسم الذى بعده؛ لافتقار هذا الحرف إلى اسم يعمل فيه، ويدلل على ذلك بأن الحرف وما بعده فى محل نصب مفعول[4].

٤- افتقار "كاف التشبيه" غير الاسمية إلى الاسم بعدها، إلا أنها قد وردت أحيانًا دون مُشبَّه، كما فى قوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا﴾ البقرة ١٤٣، وكذلك قوله تعالى: ﴿كَمَا أَرْسَلْنَا فِيكُمْ رَسُولًا مِّنكُمْ﴾ البقرة/١٥١.

---

(١) الصبان فى حاشيته على شرح الأشمونى، ١/ ٥٥.

(٢) السيوطى، الأشباه والنظائر، مراجعة د. طه عبد الرءوف سعد، ط شركة الطباعة الفنية المتحدة، الناشر الكليات الأزهرية، ١٣٨٨هـ/ ١٩٧٥م، ١/ ١٧٣.

(٣) ابن يعيش، شرح المفصل، ٣/ ١٥٠.

(٤) ابن جنى، الخصائص، تحقيق محمد على النجار، ط دار الكتب المصرية، ١٩٥٥م، ١/ ٣٤١.

وكذلك "كم الخبرية" لإبهامها، فتفتقر هى و"الكاف" إلى اسم بعدهما يوضح معنيهما[1] . [متأصل]

٥- تفتقر جملة الصلة إلى ضمير عائد على الموصول، لتعلق الحكم بهما معًا، وإلا كانت جملة الصلة أجنبية[2] . [متأصل]

وقد يحذف العائد من الصلة، كحذفه من الصفة، وحذفه من الصلة أولى لطول الكلام، كما فى: "زيد الذى ضربت" أى: "ضربته"[3] .

٦- افتقار "ال التعريف" إلى اسم مُنكّر، فيكونان معاً كالعنصر الواحد[4] . [متأصل].

وإن كان الشاعر العربى قد تجوّز فى ذلك، فأدخلها على الفعل المضارع، كما فى:

مَا أَنْتَ بِالْحَكَمِ التُّرَضَّى حُكُومَتُهُ

وَلاَ الأَصِيلُ وَلاَ ذِى الرَّأْىِ وَالْجَدَلِ[5]

أى: الذى ترضى حكومته[6] .

٧- الظروف المضافة إلى الجمل: وهى ضربان:

---

(١) الرضى، شرح الكافية ، تحقيق يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قاريونس، مطابع الشروق، بيروت: د.ت ١/ ٤٠.

(٢) وقد اشترط النحاة لجملة الصلة شروطًا غير الشروط المذكورة أعلاه، وهى: أن تكون خبرية - جملة معلومة للسامع. ينظر: ابن عصفور الأشبيلى، شرح جمل الزجاجى تحقيق د. صاحب أبو جناح، الموصل، العراق، ١٤٠٠هـ، ١٩٨٠م، ١/ ٩٣.

(٣) السهيلى، الأمالى، ط السعادة، القاهرة، ١٩٧٠م، ص ٩١.

(٤) ابن هشام، مغنى اللبيب، تحقيق الشيخ محمد محيى الدين عبد الحميد، مطبعة المدنى، القاهرة د.ت ، ١/ ٥٠، د. حماسة عبد اللطيف،النحو والدلالة،مطبعة المدينة،القاهرة، ط١، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م ص ٧٢.

(٥) أنشده الفرزدق، ينظر السيوطى، شرح شواهد المغنى، تحقيق محمد محمود الشنقيطى، عناية د.أحمد ظافر كوجان، ط دار مكتبة الحياة، بيروت.د.ت ١/٤٦.

(٦) د. تمام حسان، بحوث لغوية وأدبية، مطبعة أم القرى، ١٩٨٦م ص ٣٤.

أ- واجبة الإضافة إلى الجملة، وهى: "حيث"، "إذا" على خلاف فيها وأضاف "ابن هشام"[1] "لَمّا" الاسمية. [متأصل]

ب- غير واجبة الإضافة، نحو: "يوم" - "حين" - "ريث" بمعنى الإبطاء نحو: "تَوقّفْ رَيْثَ أخرج إليك" ، "آية" بمعنى علامة[2] .

وأضاف السيوطى من الظروف: "عند"، "لدى"، "لدن"، وبيّن الفرق بينهما[3] .

٨- قد ذكر صاحب "شرح المفصل" أسماء غير ظروف تلزم الإضافة، ولا تكاد تفترق عنها حتى ولو أفردت، فهى على معنى الإضافة، نحو: "مثل"، "شبه"، "غير"، "بيد"، "قيد"، "قدا"، "قاب"، "قيس" والثلاثة الأخيرة منها بمعنى "مقدار"، نحو قوله تعالى: ﴿قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَى﴾ النجم/ ٩[4] .

ولكون هذه الأسماء تلزم الإضافة لا يجوز دخول الألف واللام عليها، فلا يقال: "المثل" ولا "الشبه"، ولا "الكل"، ولا "البعض"، لأن ذلك كالجمع بين الألف واللام والإضافة، وكذلك: "أى"، "بعض"، "كل"، "كلا" فالإضافة فيها لازمة، وكذلك: "ذو" فتقول: "رأيت رجلا ذا مال"، "جاء رجل ذو مال"، "مررت برجل ذى مال"، وكذلك المثنى منها، والجمع. ومثلها "أولو" لجمع الذكور، كما فى قوله تعالى: ﴿نَحْنُ أُولُو قُوَّةٍ وَأُولُو بَأْسٍ شَدِيدٍ﴾ النمل/ ٣٣.

ومؤنثها "أولات"، كما فى قوله تعالى: ﴿وَأُولَاتُ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾ الطلاق/ ٤.

---

[1] ابن هشام، مغنى اللبيب، ١/ ٣٦٩، خالد الأزهرى، شرح التصريح على التوضيح، ٢/ ٣٩، ٤٠.

[2] الرضى، شرح الكافية، ٤/ ١٧١، ١٧٢.

[3] السيوطى، الأشباه والنظائر، ٢/ ١٧٧.

[4] ابن يعيش، شرح المفصل، ٢/ ١٢٩.

وإنما لزمت الإضافة هنا لأن المضاف إليه هو المقصود، ومن ذلك: "قَدْ" و"قط" و"حَسْب"، يقال: "قدك درهمان"، "قطك ديناران" أى اكتف بذلك واقطع؛ وإنما لزمت هذه الأسماء الإضافة لأنها واقعة موقع فعل الأمر، وفعل الأمر لابد له من فاعل، ولم تكن هذه الأسماء مما يُرفَع، فأضيفت إلى الفاعل، فإذا قلت: قدك وقطك، حسبك فكأنك قلت: اكتف واقطع.

وكذلك "أيا" الموصولة فهى بعض المضاف إليه، ولا يظهر معناها إلا بما تضاف إليه[1] [افتقار غير متأصل].

٩- يفتقر المبتدأ إلى الخبر؛ لأن كلاً منهما عين الآخر، فإذا قلت: "زيد قائم وعمرو منطلق"، كان "قائم" فى المعنى هو زيد، "منطلق" هو عمرو[2] [غيرمتأصل].

١٠- كل فعل يلزم فاعلاً، فهما كالشىء الواحد[3] [افتقار متأصل].

١١- تفتقر الأفعال لتاء التأنيث للدلالة على الفاعل المؤنث تأنيثًا حقيقيًا[4] [افتقار متأصل].

١٢- تفتقر حروف الجر إلى ماتتعلق به يكون فيه معنى الحدث[5] [افتقار متأصل].

١٣- تفتقر حروف العطف إلى المعطوف، وحروف الاستثناء إلى المستثنى حتى ولو حُذِفَتْ فهى على معنى وجودها، كما فى: "ليس إلاّ" والحال الجملة إلى "واو" الحال، وكذلك الضمير إلى مرجعه[6] [متأصل].

---

(1) ابن يعيش، شرح المفصل، ٢/ ١٣٠، ١٣٢.

(2) ابن الأنبارى، الإنصاف فى مسائل الخلاف، ج١، م ٢٩، ص ٢٤٥.

(3) السابق، ج١، م ١١، ص ٧٩. جلال الدين السيوطى، الأشباه والنظائر، ١/ ٢٨٩.

(4) ابن الأنبارى، الإنصاف، ج١، م ١١، ص ٧٩.

(5) السابق، ج١، م ٢٩، ص ٢٤٦.

(6) د. تمام حسان، البيان فى روائع القرآن، ص ١٥٤.

١٤- يفتقر فعل التعجب إلى اسم نكرة بعده ينصبه على التمييز[١] [غير متأصل].

ويرى البحث أن في ذلك النوع من التضام بعضًا من التجوُّز، فالنحاة مجمعون على أن الأفعال: [فَتِئَ، بَرِحَ، دام] مفتقرة إلى أداة نفي قبلها، إلا أننا نجدها في السياق القرآني قد وردت بدون أداة النفي؛ فهي على تقدير وجودها، كما في قوله تعالى: ﴿تَاللَّهِ تَفْتَأُ تَذْكُرُ يُوسُفَ﴾ يوسف/ ٨٥.

ثانيًا: التضام السلبي:

فمن مظاهر التضام السلبي ما يعرف بـ"التنافي"، وهو وجود عنصر ما يتنافى مع ما يقابله، فلا يجمع بينهما. «وهو عكس التضام وإن دُرِجَ تحته، باعتباره قسيما للتلازم، ويمكن بواسطة قرينة التنافي استبعاد أحد المعنيين عند وجود الآخر»[٢].

ومن ذلك ما عبر عنه النحاة باستخدام "لا" النافية، نحو:

١- لا يجمع بين [ال] والإضافة المحضة، كما لا يجمع بين التنوين والإضافة بنوعيها[٣].

٢- لا يجمع بين المضمر ونعته ولا يضاف إليه[٤].

٣- لا يجمع بين "كلا" و"كلتا" وكون المضاف إليهما نكرة أو مفردًا أو جمعًا[٥].

٤- لا يجمع بين "ذو" وكون ما يضاف إليه ضميرًا[٦].

---

[١] ابن الأنباري، الإنصاف، ج١، م ١٥، ص ١٣٢.

[٢] د. تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص ٢٢٢.

[٣] الرضي، شرح الكافية، ٢/ ١٧٩، ١٨٠.

[٤] د. تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص ٢٢٢.

[٥] ابن هشام، أوضح المسالك إلى شرح ألفية ابن مالك، تحقيق الشيخ محمد محيي الدين، ط٥، بيروت، ٣/ ١٧٤.

[٦] ابن هشام، مغني اللبيب، ٢/ ٤٨٢ وما بعدها.

٥- لا يجمع بين اسم وخبر "لولا" فخبرها دائمًا محذوف[١] .

٦- لا تدخل حروف الجر على الضمائم، أو الجمل المحكية، أو الأفعال[٢] .

٧- لا يدخل حرف النداء على الاسم المعرف بـ"ال" إلا بعد التوصل إليه بـ"أيها" أو"أيتها"[٣] .

٨- لا تجر "حتى" إلا ما كان آخرًا أو متصلاً بالآخر[٤] .

٩- لا يجمع بين علامتى التأنيث فى كلمة واحدة، نحو: مسلمات، صالحات، فالأصل: مسلمتات، وصالحتات، لأن كل واحدة من التاءين تدل على ما تدل عليه الأخرى من التأنيث[٥] .

١٠- لا يجمع بين العِوَض والمعَوَّض، كما فى: "أما أنت منطلق انطلقت معك" والتقدير: "إن كنت منطلقًا انطلقت معك"[٦] .

١١- لا يقع الإعراب على أحرف المعانى[٧] .

١٢- لا تعمل عوامل الأسماء فى الأفعال ولا عوامل الأفعال فى الأسماء[٨] .

ثالثًا: عوارض التضام: ١- الفصل ، ٢- الاعتراض

أما الفصل فهو نوعان: فصل نحوى، وآخر بلاغى

مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

الفصل النحوى[٩] :

إنما قيدنا الفصل بأنه نحوى للتفريق بينه وبين الفصل البلاغى، فالفصل

---

(١) السيرافى، شرح الكتاب لسيبويه، تحقيق د. رمضان عبد التواب، د. محمود فهمى حجازى، ط. الهيئة العامة المصرية للكتاب، ١٩٩١م، ١ / ٨١.

(٢) ابن الأنبارى، الإنصاف فى مسائل الخلاف، ج٢، م٧٨، ص ٥٧٠، ٥٧٣.

(٣) ابن يعيش، شرح المفصل، ٢/ ٨،٩.

(٤) الصبان فى حاشيته على ألفية ابن مالك، ٣/ ٩٦،٩٧.

(٥) ابن الأنبارى، الإنصاف فى مسائل الخلاف، ج١، م ٢، ص ٢٠، ج١، م٤، ص ٤٢،٤٣.

(٦) السابق، ج١، م١٠، ص ٧١.

(٧) السابق، ج١، م١٩، ص ١٦٧.

(٨) السابق، ج١، م٢٤، ص ١٩٦.

(٩) القزوينى، الإيضاح، منشورات دار الكتاب اللبنانى، ١٩٧٥م، ٢ / ٢٤٧ وما بعدها.

البلاغي إنما يكون بحذف حرف الربط الذى يربط جملة بأخرى، أما النحوى فهو الفصل بين أجزاء الجملة المتلازمة أو المرتبطة برابط السياق بعنصر من عناصر الجملة غير أجنبى عنها، إذا كان بكلمة مفردة فهو "فصل"، وإذا كان بجملة فهو "اعتراض" والنحاة يكرهون الفصل بأجنبى، على حين يجيزون الاعتراض بجمل أجنبية لما لها من إفادة معنى جديد تضيفه إلى التركيب.

والفصل يكون بين التابع والمتبوع، أو «الأداة ومدخولها، الفعل والفاعل، المضاف والمضاف إليه، والمنعوت ونعته»[1].

- ومن خلال استقراء بعض كتب النحو توصلنا إلى أن هناك "فصل للسِّعة" وآخر "للضرورة".

أما الفصل سِعةً فيكون كما بيَّنَّا بين العنصرين المتلازمين، نحو:

١- الفصل بين المضاف والمضاف إليه : فالكوفيون يرون أنَّ الفصل بين المتضايفين جائز سعةً، على حين يمنع البصريون ذلك ويخصصونه للشعر[2] ويحصرون المواضع التي يجوز فيها الفصل على النحو التالى:

أ- أن يكون المضاف مصدرًا والمضاف إليه فاعله، والفاصل إما مفعوله، كقراءة ابن عامر: ﴿قَتْلَ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَائِهِمْ﴾ الأنعام/ ١٣٧[3].

وقد يفصل بين المتضايفين بـ"الظرف"، نحو: "تَرْكُ يومًا نفسَك وهواها سَعْيٌ لها فى رَدَاها"[4]، فقد فصل "يومًا" بين المصدر "تَرْك" وعامله "نفسَك".

ب-أن يكون المضاف وصفًا والمضاف إليه إمَّا مفعوله الأول والفاصل

---

[1] د. تمام حسان، البيان فى روائع القرآن، ص ١٧٦.

[2] الصبان فى حاشيته على الأشمونى، ٢ / ٢٧٥، ابن الأنبارى، الإنصاف، ج٢، م٦١، ص٤٢٧.

[3] ابن مجاهد، السبع فى القراءات، ص ٢٧٠.

[4] الصبان فى حاشيته، ٢/٢٠٦.

مفعوله الثاني، كقراءة بعضهم: ﴿فَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ مُخْلِفَ وَعْدِهِ رُسُلَهُ﴾ إبراهيم/ ٤٧[1] وهي قراءة شاذة.

فإن قلت: هلاَّ قيل: مخلف رسله وعده؟، ولِمَ قُدِّمَ المفعول الثاني على الأول؟ قلت: قُدم الوعد لِيُعلم أنه لا يخلف الوعد أصلاً... وقال: رسله، ليؤذن أنه إذا لم يخلف وعده أحدًا -وليس من شأنه إخلاف المواعيد- كيف يخلفه رسله الذين هم خيرته وصفوته؟

وقد يفصل الظرف بين الوصف وعامله، نحو قول رسول الله صلى الله عليه وسلم: « هل أنتم تاركوا لي صاحبي»[2]. والملاحظ أن الفصل هنا تم بالجار والمجرور [لي] المتضمن لمعنى الظرف.

جـ- وزاد في الكافية الفصل بـ"إمَّا"، نحو:

هُمَا خُطَّتَا إِمَّا إِسَارٌ وَمِنَّةٌ وَإِمَّا دَمٌ وَالْقَتْلُ بِالْحُرِّ أَجْدَرُ[3]

أما الفصل الضروري المختص بالشعر، فقد ذُكر منه ثلاث مسائل هي: "الفصل بالأجنبي - نعت المضاف - النداء"[4]. ولا نجد ضرورة لعرضه حتى لا يطول بنا المقام.

٢- **الفصل بين الفعل والفاعل:** وأكثر النحاة على أن العلاقة بين الفعل والفاعل علاقة الجزء بالكل فلا يجوز الفصل بينهما بأجنبي، يقول "ابن السراج": «ولا يفرَّق بين الفعل العامل والمعمولَ فيه بشيء لم يعمل فيه الفعل»[5]. والمقصود بشيء لم يعمل فيه الفعل هو العنصر الأجنبي، وهذا

---

(١) أبو حيان، البحر المحيط، ٥/ ٤٣٩، الزمخشري، الكشاف ٢/ ٥٦٤ - ٥٦٦.

(٢) الصبان في حاشيته، ٢/ ٢٧٦.

(٣) قاله "تأبَّط شرًّا" في قصيدة من الطويل، والشاهد في فصل "إمَّا" بين المضاف وهو "خطتا" والمضاف إليه وهو "إسار"، الصبان في حاشيته، ٢/ ٢٧٧.

(٤) الصبان في حاشيته، ٢/ ٢٧٧- ٢٧٨.

(٥) ابن السراج، الأصول في النحو، تحقيق عبد الحسين الفتلي، ط مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٤م، ٢/ ٢٢٣.

غير جائز، على حين أجازوا هذا النوع من الفصل إذا كان الفاصل غير أجنبي كما في قوله تعالى: ﴿يُسَبِّحُ لِلَّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ الْمَلِكِ الْقُدُّوسِ الْعَزِيزِ الْحَكِيمِ﴾ الجمعة/ ١، فُصِل بالجار والمجرور بين الفعل والفاعل لإفادة تقييد التسبيح بالجار والمجرور، ثم بالفاعل بين المجرور وصفاته لئلاَّ تطول بين رُكني الجملة بما ليس من أركانها، وقد يُفصل بالمفعول والظرف والجار والمجرور بين الفعل والفاعل، نحو قولهم: "حضر القاضي اليوم امرأة" والتقدير: "حضرت امرأة اليوم إلى القاضي"[1]. وقد أدىَّ الفصل إلى إسقاط عَلَم التأنيث من الفعل.

ومنه قوله تعالى: ﴿فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ﴾ البقرة/ ٢٧٥. وكذلك قوله تعالى: ﴿وَأَخَذَ الَّذِينَ ظَلَمُوا الصَّيْحَةُ﴾ هود/ ٦٧.

٣- الفصل بين التابع والمتبوع:

أ- الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه، ويجوز الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه بما ليس بأجنبي، فتقول: "قام زيدٌ اليومَ وعمروٌ" فتفصل بين زيد وعمرو بالظرف، ومنه قوله تعالى: ﴿وَأُتْبِعُوا فِي هَذِهِ الدُّنْيَا لَعْنَةً وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ هود/ ٦٠[2]، ففصل بالمفعول الثاني بين المتعاطفين، ولا يقال فصل بين نائب الفاعل والمفعول الثاني؛ لأن الفعل من أخوات "أعطى" ومفعولاها ليسا متلازمين؛ لأنه ليس بينهما علاقة إسناد ملحوظة.

ب- الفصل بين التوكيد والمؤكد، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَا يَحْزَنَّ وَيَرْضَيْنَ بِمَا آتَيْتَهُنَّ كُلُّهُنَّ﴾ الأحزاب/ ٥١[3].

---

[1] ابن يعيش، شرح المفصل، ٥/ ٩٢.

[2] د. تمام حسان، البيان في روائع القرآن، ص ١٧٧.

[3] الصبان في حاشيته، ٣/ ٥٨.

جـ- **الفصل بين البدل والمبدل منه**، كما فى قوله تعالى: ﴿قُمِ اللَّيْلَ إِلَّا قَلِيلًا * نِّصْفَهُ﴾ المزمل/ ٢[1] .

د- **الفصل بين النعت والمنعوت**، كما فى قوله تعالى: ﴿قَالَتْ رُسُلُهُمْ أَفِي اللَّهِ شَكٌّ فَاطِرِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ إبراهيم/ ١٠[2] ، فصل بالمبتدأ المؤخر بين المقدم وصفته.

٤- الفصل بين المصدر وعامله:

لا يجوز الفصل بين المصدر وعامله بأجنبى[3] ، فإذا قلت: "أعجبنى ضربُ زيد عمرًا اليوم عند بكر"[4] ولا يفصل بشىء من الظرفين بين المصدر وصلته، ولا بين شىء من أجزاء صلته لشدة التعلق بينهما.

٥- الفصل فى الأساليب:

أ- **أسلوب المدح والذم**: يجوز الفصل بالظرف بين فعلى المدح والذم والمخصوص بهما، كما فى قوله تعالى: ﴿بِئْسَ لِلظَّالِمِينَ بَدَلًا﴾ الكهف/ ٥٠ فصل بالمجرور بين الضمير فى "بئس" ومميزه "بدلا"، والتقدير فى الآية: "بئس بدلا للظالمين ذرية أبليس"، فالمرفوع بـ"بئس" مضمر فيها، و"بدلا" منصوب على التمييز مُفَسِّر لذلك المضمر، و"للظالمين" فصل بين "بئس" وما انتصبت به، والمقصود بالذم ذرية إبليس، وحُذف لدلالة الحال عليه[5]

---

(١) الصبان فى حاشيته، ٣/ ٥٨.

(٢) د. تمام حسان، البيان فى روائع القرآن، ص ٣٩٠- ٣٩١.

(٣) أعنى بـ "الأجنبى" ما لم يعمل فيه المصدر بنفسه ولا بواسطة، وإنما قلنا ولا بواسطة ليدخل فيه تابع معموله، لما فيه من التفرقة بين الشىء وأجزائه.

(٤) عبد العزيز الموصلى، شرح ألفية ابن معطى، ٢/ ١٠١٢.

(٥) ابن الأنبارى، البيان فى غريب إعراب القرآن، ٢/ ١١١، ١١٢.

وشذَّ الفصل بغير الظرف، كما فى " نِعْم زيدٌ رجلاً"[1] .

ب- أسلوب التعجب: اختلف النحاة فى الفصل بين فعل التعجب والمتعجب منه، فمنهم من أجاز[2] ، ومنهم من منع[3] .

واحتج المجوِّزون بأن ذلك قد جاء فى الحرف مع أنَّ الحرف أضعف من الفعل، فالأحرى أن يجوز مع الفعل، على حين يحتج المانعون بضعف الفعل وقلة تصرفه، والصحيح أن ذلك جائز، وحكى من كلام العرب: "ما أَحْسَنَ بالرجل أن يَصدُق"[4] و"ما أقبحَ به أن يكذب".

وإذا كان الظرف والمجرور غير متعلقين بفعل التعجب امتنع الفصل بينهما[5] وقد يفصل بينهما بالحال على رأى "الجرمى"، "ابن هشام" كما فى: "ما أحسن مجردة هنداً"[6] .

وأجاز "الجرمى" الفصل بالمصدر، نحو: "ما أحسن إحسانًا زيدًا"[7] ومنعه الجمهور لمنعهم أن يكون له مصدر، وأجاز "ابن كيسان" الفصل بـ"لولا" ومصحوبها، نحو: "ما أحسن لولا بخله زيدًا" ولا حجة له على ذلك[8] .

٦- الفصل بين "كم" وتمييزها:

النحاة متفقون على جواز الفصل بين "كم" وتمييزها بالظرف وحروف الجر جوازًا حسنا، نحو: "كم لك غلاما" ، "كم عندك جارية"، ولا يحسن ذلك فيما كان فى معناها من الأعداد نحو عشرين وثلاثين[9]، على حين

---

(1) الرضى، شرح الكافية، ٤/ ٢٤٨.

(2) المجوِّزون: الفراء، الجرمى، المازنى، الفارسى، ابن يعيش، شرح المفصل، ٧/ ١٥٠.

(3) المانعون: الأخفش، المبرد، وابن السراج، المبرد، المقتضب، ٤/ ١٧٨.

(4) ابن عصفور، شرح جمل الزجاجى ١/ ٥٨٧، ابن يعيش، شرح المفصل، ٧/ ١٥٠.

(5) الصبان فى حاشيته، ٣/ ٢٤.

(6) السابق نفسه، ٣/ ٢٥.

(7) ابن عصفور، شرح جمل الزجاجى، ١/ ٢٥.

(8) السابق نفسه ١/ ٢٥.

(9) ابن يعيش، شرح المفصل، ٤/ ١٣٠.

بجدهم قد اختلفوا فى إعراب تمييزها بعد الفصل، أيكون منصوبًا أم مجرورًا، والأرجح النصب، واستدلوا على ذلك بقول الشاعر القطامى[1] "عمر ابن شيبمة":

كَمْ نَالَنِي مِنْهُمْ فَضْلاً عَلَى عَدَمٍ إِذْ لاَ أَكَادُ مِنَ الإِقْتَارِ أَحْتَمِلُ[2]

حيث نُصب تمييز "كم" الخبرية لَمَّا فُصِلَ بين "كم" وتمييزها.

و"سيبويه" لا يوجب ذلك إلا فى ضرورة الشعر.

٧- ضمير الفصل:

وسُمِّى بضمير الفصل؛ لأنه يفصل بين ما بعده من أن يكون صفة، أو يكون خبرًا فيُعيِّن الخبرية فيه، وهذا اصطلاح البصريين، وأما الكوفيون[3] فيسَمُّونه "عمادًا"؛ لكونه حافظاً لما بعده حتى لا يسقط عن الخبرية.

وقد اشترط النحاة فيه شروطًا تختص فيما قبله وما بعده وبه نفسه. أما ما يُشترط فيما قبله أن يكون "معرفة"[4] ومبتدأ فى الأصل أو فى الحال، كما فى قوله تعالى: ﴿وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ البقرة/ ٥.

كما يشترط فيما بعده أن يكون معرفة أيضا وخبرًا لمبتدأ فى الحال أو فى الأصل، كما فى قوله تعالى: ﴿تَجِدُوهُ عِندَ اللَّهِ هُوَ خَيْرًا﴾ المزمل/ ٢٠. كما اشتُرِط فى نفسه أمران هما: أن يكون مرفوعًا والثانى أن يطابق ما قبله فى النوع والعدد، كما فى قوله تعالى: ﴿كُنتَ أَنتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ﴾ المائدة/

---

(١) سيبويه، الكتاب، ٢/ ١٦٥، ابن يعيش، شرح المفصل، ٤/ ١٢٩-١٣١.

(٢) ابن الأنبارى، الإنصاف فى مسائل الخلاف، ج١، م ٤١، ص ٣٠٥- ٣٠٦، عبد العزيز الموصلى، شرح ألفية ابن معطى، ٢/ ١١٢٢.

(٣) الرضى، شرح الكافية، ٢/ ٤٥٧، ابن الأنبارى، الإنصاف، حـ٢ م١٠٠ ص ٧٠٦.

(٤) أجاز الفراء، وابن هشام ومن تابعهما من الكوفيين أن يكون نكرة، مثل: "ما ظننت أحدًا هو القائم"، ينظر ابن هشام، مغنى اللبيب، ٢/ ٥٦٨.

١١٧. وقوله تعالى: ﴿إِنْ تَرَنِ أَنَا أَقَلَّ مِنْكَ مَالًا وَوَلَدًا﴾ الكهف/ ٣٩.

- ويفصل "ضمير الفصل" بين المبتدأ والخبر بالشروط السابق ذكرها، وبين اسم "كان" وخبرها، كما فى قوله تعالى ﴿كنت أنت الرقيب عليهم﴾ وبين اسم "إنَّ" وخبرها كما فى قوله تعالى: ﴿إِنَّهُ هُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ﴾ الزمر/ ٥٣، القصص/ ١٦. وبين اسم "ما" وخبرها، نحو: "ما زيد هو القائم" وأخيرًا يقع ضمير الفصل بين مفعولى "ظنَّ"، كما فى: "ظننت زيدًا هو القائم"[١].

ويستفاد من هذا الفصل ثلاثة أمور:

أولها: لفظى وهو تعيين أنَّ ما بعده خبرٌ أو فى معنى الخبر وليس تابعًا.

وثانيها: معنوى وهو التوكيد إذ لا يجمع بينه وبين التوكيد، فلا يقال: "زيدٌ نفسه هو الفاضل".

وثالثها: الاختصاص فى بيان نسبة المسند إلى المسند إليه، وقد جمع "الزمخشرى"[٢] هذه الأغراض فى تفسير قوله تعالى: ﴿وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ البقرة/ ٥. فقال:«فائدته الدلالة على أنَّ الوارد بعده خبر لا صفة، والتوكيد، وإيجاب أن فائدة المسند ثابتة للمسند إليه دون غيره»

٨- أنماط مختلفة من الفصل:

أ- الفصل بـ "كان" الزائدة بين "ما" والتعجب[٣]، نحو: "ما كان أصلح علم من تقدما".

وكذلك قد يفصل بـ "كان" بين المبتدأ والخبر، نحو: "زيد كان فاضل"[٤].

---

[١] عبد العزيز الموصلى، شرح ألفية ابن معطى، ١/ ٦٦٩.

[٢] الزمخشرى فى كشافه، ١/ ١٤٦.

[٣] ابن عقيل، شرح ألفية ابن مالك، ١/ ٢٥٠. عبد الأمير أمين الورد، منهج الأخفش الأوسط النحوى، بيروت ١٩٧٥، ط١، ص ٢٥١.

[٤] ابن هشام، مغنى اللبيب، ١/ ٢٤٩.

ب- **الفصل بـ "ما" الكافّة بين "إنّ" واسمها**[1] ، نحو: "إنما زيدٌ قائمٌ".

جـ- **الفصل بـ "إن" الزائدة بين "ما" النافية ومنفيها**[2] ، كما فى قولهم: "ما إن زيد قائمٌ"، فـ"إنْ" زائدة عند البصريين ونافية عند الكوفيين. بدليل قوله تعالى: ﴿إن الكافرون إلا فى غرور﴾ الملك/ ٢٠.

ونجد "ابن هشام"[3] قد ذكر أن "إنْ" تزاد بعد "ما" المصدرية والموصولة حملاً لهما على "ما" النافية، كما فى قول الشاعر "المعلوط ابن بدل":

وَرَجِّ الفَتَى لِلْخَيْرِ ما إنْ رَأَيْتَهُ عَلَى السِّنِّ خَيْرًا لاَ يَزَالُ يَزِيدُ[4]

وذلك لاتفاق اللفظ بينهما.

د- **الفصل بـ"ما" بين "ليت" ومدخولها**[5]، مثل : "لَيْتَما زيدٌ قائمٌ"، ويجوز أن تعمل "ليت" مع الفصل، فنقول: "ليتما زيدًا قائمٌ".

هـ- **الفصل بـ"القَسَم" و"الظرف" و"الجار والمجرور" بين "إذن" والمضارع**[6] مثل: "إذن واللهِ أُكرِمُك" فبالرغم من الفصل بين "إذن" والمضارع، إلا أنها عملت النصب لكون القسم غير أجنبى.

- والملاحظ أن الفواصل هنا أكثرها من الأدوات، فلا يخرج عن ذلك إلا ضمير الفصل وجملة القَسَم، وشبه الجملة، وهو الظرف أو الجار والمجرور.

---

(1) ابن عقيل، شرح ألفية ابن مالك، ١/ ٣٧٤.

(2) ابن الأنبارى، الإنصاف، ج٢، م ٨٩، ص ٦٣٦.

(3) ابن هشام، مغنى اللبيب، ٢/ ٧٨٥.

(4) والشاهد فيه نصب "خيرًا" على التمييز، والعامل فيه "يزيد"، وقدّمه للضرورة، واستدل به على جواز زيادة "إن" بعد "ما" الظرفية.

ينظر سيبويه، الكتاب، ٤ / ٢٢٢.

(5) ابن عقيل، شرح ألفية ابن مالك، تحقيق الشيخ محمد محيى الدين، ١ / ٣٧٤.

(6) السابق نفسه، ٢ / ٣٤٥.

- وكما أجاز النحاة الفصل بين المتلازمين بشرط ألا يُفسِد المعنى ولا يؤدى إلى الإلباس، فقد منعوا الفصل[1] عند خوف اللبس، وفساد المعنى، ومن ذلك:

أ- منع الفصل بين "لا" ومدخولها "الفعل المضارع"[2].

ب- منع الفصل بين الصفة والموصوف إلا فى الضرورة كما بيّنا.

جـ- منع الفصل بين العاطف والمعطوف[3].

د- منع الفصل بين النواصب "إلاّ، إذًا" والمضارع[4] إلا بجملة القسم كما بيّنّا.

هـ- منع الفصل بين الموصول وصلته؛ لكونهما كالكلمة الواحدة.

و- منع الفصل بين الجار والمجرور، إلا ما شذّ من الفصل بـ"ما" الزائدة[5] كما فى قوله تعالى: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ لِنتَ لَهُمْ﴾ آل عمران/ ١٥٩.

٢- الاعتراض

أ - تعريف :

الاعتراض هو أن يُعْتَرَض مجرى النمط التركيبى بما يَحُول دون اتصال عناصر الجملة بعضها ببعض اتصالاً يتحقق بـه مطالب التضام النحوى فيما بينها. والجملة المعترضة[6] فى كل أحوالها أجنبية عن مجرى السياق النحوى، فلا صلة لها بغيرها، ولا محل لها من الإعراب، وإنما هى تعبير عن خاطر طارئ من دعاء أو قَسَم أو قيد أو نَفْيٍ أو وعد أو أمر أو نهى، أو تنبيه إلى ما يريد المتكلم أن يلفت إليه انتباه السامع.

قال "ابن جنى" : «اعلم أن هذا القبيل من هذا العلم كثير، قد جاء فى

---

(١) د. تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص٢٢٤، عبد الأمير أمين الورد، منهج الأخفش الأوسط فى الدرس النحوى، ص٢٣٨.

(٢) سيبويه، الكتاب، ٣ / ١١٠.

(٣) ابن السراج، الأصول فى النحو، ٢ / ٦٠.

(٤) سيبويه، الكتاب، ٣ / ١١٠.

(٥) ابن عصفور، شرح جمل الزجاجى، ١ / ٥٩١.

(٦) د. تمام حسان، البيان فى روائع القرآن، ص١٨٣.

القرآن، وفصيح الشعر، ومنثور الكلام، وهو جارٍ عند العرب مجرى التأكيد؛ فلذلك لا يُشنَّع عليهم ولا يُستنكر عندهم أن يُعتَرَض به بين الفعل وفاعله، والمبتدأ وخبره، وغير ذلك مما لا يجوز الفصل فيه بأجنبي إلا شاذًّا أو متأوَّلاً»[1].

ومن ذلك، الاعتراض بالجملة الدعائية، كما في قوله تعالى: ﴿في قلوبهم مرض -فزادهم الله مرضًا- ولهم عذاب أليم بما كانوا يكذبون﴾ البقرة/ ١٠، فقد اعترض بالدعاء على مرضى القلوب المذكورين.

ب- أقسام الاعتراض :

الاعتراض قسمان :

١- اعتراض مفيد يؤدى إلى إفادة معنى جديد مع توكيد المعنى الأصلي.

٢- اعتراض غير مفيد، وهو إما أن يكون دخوله كخروجه، وإما أن يؤدى إلى فساد المعنى وضعف التأليف[2].

وقد عرَّف صاحب الصناعتين هذا النوع من الاعتراض بقوله إنه: «اعتراض كلام بكلام لم يتم... ثم يرجع إليه فيتمّه»[3].

والجمهور مُجمِعٌ على أن "الاعتراض" لا يحدث إلا بين المتلازمين، كالصلة والموصول، والنعت والمنعوت، والمستثنى والمستثنى منه، والتوكيد والمؤكد، والبدل والمبدل منه.... إلخ، وهو ما سوف نعرضه بشيء من الإيجاز.

أما الاعتراض المفيد، كما في قوله تعالى : ﴿فَلَا أُقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ * وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ * إِنَّهُ لَقُرْآنٌ كَرِيمٌ﴾ الواقعة/ ٧٥-٧٧[4]،

---

[1] ابن جني، الخصائص، ١ / ٣٣٥.

[2] ابن الأثير، المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، ٣ / ٤١.

[3] أبو هلال العسكري، الصناعتين في الكتابة والشعر، ط١، الآستانة العليا، ١٣١٩هـ، ص٣١٢.

[4] الزمخشري، الكشاف، ٤/ ٤٦٨، عبد الله سليمان هنداوي، لطائف المعاني في ضوء التنظم القرآني، ص١٨٤.

ففى الآية اعتراضان: أولهما : الاعتراض بجملة "إنه قسم لو تعلمون عظيم" بين جملة القسَم والمُقْسَم به. وثانيهما: الاعتراض بين الموصوف "قَسَم" وبين صفته "عظيم" بجملة الشرط محذوفة الجواب "لو تعلمون". وفائدة هذا الاعتراض بين القسم وجوابه إنما هي تعظيم شأن المقسَم به فى نفس السامع[1] .

وكذلك قوله تعالى: ﴿وَوَصَّيْنَا الْإِنسَانَ بِوَالِدَيْهِ حَمَلَتْهُ أُمُّهُ وَهْنًا عَلَى وَهْنٍ وَفِصَالُهُ فِي عَامَيْنِ أَنِ اشْكُرْ لِي وَلِوَالِدَيْكَ﴾ لقمان/١٤، فقد اعترض بجملة "حملته أمه" لبيان فضل الأم وعظيم أجرها؛ لما تتحمله من مشاق لأجل الولد[2] .

وأما الاعتراض غير المفيد، فهو ضربان:

الضرب الأول: يكون دخوله فى الكلام كخروجه منه، لا يكتسب به قُبْحًا ولا حُسْنًا، فمن ذلك قول زهير:

سَئِمْتُ تَكَالِيفَ الْحَياةِ وَمَنْ يَعِشْ ثَمَانِينَ حَوْلاً -لاَ أَبَالَكَ- يَسْأَمُ[3]

الضرب الثاني: هو الذى يؤثر فى الكلام نقصًا، وفى المعنى فسادًا وقُبحًا... لادعاء للإطالة فيه[4] .

جـ- مواضع الاعتراض :

١- الاعتراض بين الفعل والفاعل، نحو قول الشاعر :

وَقَدْ أَدْرَكَتْنِي -وَالْحَوَادِثُ جَمَّةٌ- أَسِنَّةُ قَوْمٍ لاَ ضِعَافٍ وَلا عُزْلِ[5]

---

[1] ابن الأثير، المثل السائر، ٣ / ٤٣.

[2] السابق نفسه، ٣ / ٤٣.

[3] ابن جنى، الخصائص، ١ / ٣٣١ - ٣٣٦، ديوان زهير، شرح وتعليق د. أحمد طلعت، بيروت، ١٩٧٠، ص١٣.

[4] ابن الأثير، المثل السائر، ٣ / ٤٨.

[5] ابن جنى، الخصائص، ١ / ٣٣١، ابن هشام، المغنى، ١ / ٣٨٧.

فجملة "الحوادث جمة" معترضة بين الفعل "أدرك" والفاعل "أسنة قوم".

٢- **بين الفعل ومفعوله**، كما فى قول الشاعر :

وَبُدِّلَتْ -وَالدَّهْرُ ذُو تَبَدُّلِ- هَيْفًا دَبُورًا بِالصَّبَا وَالشَّمْأَلِ[١]

٣- **الاعتراض بين المعطوف والمعطوف عليه**، ومنه قوله تعالى: ﴿فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ -وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ- وَأَرْجُلَكُمْ﴾ المائدة/ ٦.

فاعترض بين "أرجلكم" والمعطوف عليه، وهو "وجوهكم"، بالجملة وهى "وامسحوا برؤوسكم"؛ لأنه ملتبس بالكلام؛ لأن المقصود بالجمع تعليم الوضوء؛ ولأجل "واو" العطف أيضًا الداخلة على "امسحوا"[٢].

واتضح ذلك من قراءة النصب فى "أَرْجُلَكُمْ" للدلالة على أن الأرجل مغسولة، وأمَّا مَن قرأ بالجر فى "أَرْجُلِكُمْ" فليس للعطف على "امسحوا" لكون الأرجل من الأعضاء الثلاثة المعروفة بالغُسل، وإنما عطف هنا للتنبيه على عدم الإسراف فى صب الماء على الأرجل؛ لكونه مذمومًا[٣].

٤- **بين الشرط وجوابه**، وذلك كقوله تعالى: ﴿وَإِذَا بَدَّلْنَا آيَةً مَكَانَ آيَةٍ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا يُنَزِّلُ قَالُوا إِنَّمَا أَنْتَ مُفْتَرٍ﴾ النحل / ١٠١.

وكذلك قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَدْعُ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ لَا بُرْهَانَ لَهُ بِهِ فَإِنَّمَا حِسَابُهُ عِنْدَ رَبِّهِ إِنَّهُ لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ﴾ المؤمنون/ ١١٧. يجوز فى قوله "لا برهان له به"، أن يكون اعتراضًا بين الشرط "ومن يدع مع الله إلهًا آخر"، وجزائه "فإنما حسابه عند ربه إنه لا يفلح الكافرون"، جاء هذا الاعتراض تأكيدًا على ضلال الكافرين فى دعوتهم غير الله، مع أن هذه الآلهة ليس فيها ما يُعَدُّ

---

[١] ابن هشام، مغنى اللبيب، ١ / ٣٨٧.

[٢] الزمخشرى، الكشاف ١/ ٦١٠، د. تمام حسان، البيان فى روائع القرآن، ص١٧٧.

[٣] الزمخشرى، الكشاف، ١ / ٦١٠.

برهانًا على ألوهيتها، لذلك جاء قوله تعالى: ﴿لَا بُرْهَانَ لَهُ بِهِ﴾ قبل أن يتمم الكلام بجواب الشرط؛ ليلفت السامع إليه[1].

٥- **الاعتراض بين الموصوف وصفته**، كما في قوله تعالى: ﴿فَلَا أُقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ * - وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ - لَوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ * إِنَّهُ لَقُرْآنٌ كَرِيمٌ﴾ الواقعة/ ٧٥، ٧٦.

فهنا اعتراضان: أولهما : فقد اعترض بجملة "إنه لقسم لو تعلمون عظيم" بين فعل القسم "لا أقسم"، وجوابه "إنه لقرآن كريم".

والثاني: كما اعترض بجملة الشرط "لو تعلمون" بين "قسم" الموصوف و"عظيم" صفته[2].

٦- **بين الموصول وصلته**، كقول الشاعر :

ذَاكَ الَّذِي -وَأَبِيكَ- يَعْرِفُ مَالِكٌ[3]

فجملة القسم "وأبيك" معترضة بين الاسم الموصول "الذي" وصلته "يعرف مالك".

٧- **بين المتضايفين**، وذلك كقولهم : "هذا غلام -والله- زيد"[4].

فجملة القسم "والله" معترضة بين المضاف والمضاف إليه.

٨- **بين الحرف ومدخوله** :

أ- **بين الجار والمجرور**، كقولهم: "اشتريته بـ-أرى- ألف درهم"[5].

فجملة "أرى" معترضة بين "الباء" ومجرورها "ألف"، وقد عدَّ "سيبويه" هذا النوع من الاعتراض شاذًا.

---

[1] الزمخشري، الكشاف، ٢ / ٤٥.

[2] د. تمام حسان، البيان في روائع القرآن، ص١٨٣.

[3] الأشموني، شرح الأشموني، ٢ / ١٧٨، المبرد، المقتضب، ٣ / ١٩٠.

[4] الصبان في حاشيته، ٢ / ٢٧٧.

[5] سيبويه، الكتاب، ٣ / ١١١.

ب- **بين الحرف وتوكيده**، كقول الشاعر :

لَيْتَ -وَهَلْ يَنْفَعُ شَيْئًا لَيْتُ- لَيْتَ شَبَابًا بُوعَ فَاشْتَرَيْتُ[1]

جـ- **بين "قد" والفعل**، كقوله :

أَخَالِدُ قَدْ -واللّهِ- أَوْطَأْتَ عَشْوَةً وَمَا قَائِلُ الْمَعْرُوفِ فِينا يُعَنَّفُ[2]

حيث اعترض بالقسم "والله" بين "قد" والفعل "أوطأت"، ولا يجوز الفصل بينهما بغير القسَم، وجملة القسم اعتراضية لا محل لها.

د- **بين حرف النفي ومنفيه**، كقوله :

وَلاَ -أَرَاهَا- تَزالُ ظَالِمَةً تُحْدِثُ لى نَكْبَةً وَتَنْكَؤُهَا[3]

٩- **بين جملتين مستقلتين**، ومثال ذلك قوله تعالى : ﴿قَالَتْ رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنْثَى وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعَتْ وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالْأُنْثَى وَإِنِّي سَمَّيْتُهَا مَرْيَمَ﴾ آل عمران/ ٣٦. عند من قرأ بسكون التاء من "وضعت" وهى القراءة الفاشية[4].

فالجملتان المصدّرتان بـ"إنّى" حكاية عن قول امرأة عمران.

والجملة هنا "وليس الذكر كالأنثى" هى بيان لما فى قوله "والله أعلم بما وضعت"، والعطف هنا بين جملتين "إنى وضعتها أنثى"، و"وإنى سميتها مريم"، وما بينهما جملتان معترضتان.

١٠- بين المبتدأ والخبر، كما فى قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَا

---

(١) ابن هشام، مغنى اللبيب، ١ / ٣٩٣.

(٢) سيبويه، الكتاب، ١ / ٩٨، ابن هشام، مغنى اللبيب، ١ / ١٧١.

(٣) ابن هشام، مغنى اللبيب، ٢ / ٣٩٣.

(٤) هى قراءة ابن كثير، ونافع، وحمزة، والكسائى.

السبعة فى القراءات، ص ٢٠٤، الزمخشرى، الكشاف، ٤ / ٣٥٦.

﴿نُكَلِّفُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا أُولَئِكَ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ الأعراف/ ٤٢، فقوله تعالى: "لا نكلف نفسًا إلا وسعها" جملة معترضة وقعت بين المبتدأ والخبر؛ للترغيب فى العمل الصالح الذى هو سبب لدخول الجنة[1].

مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

[1] عبد الله سليمان هندلوى، لطائف المعانى فى ضوء النظم القرآنى، ص١٨٦.

التعاقب من العلاقات التقليبية

هو التداول والتبادل بين عنصرين لغويين على معنى واحد؛ لقرب الدلالة بينهما.

أو بمعنى آخر، هو إنابة عنصر مكان غيره؛ فيحل محله فى وظيفته أو معناه أو لفظه، ومعنى ذلك أن الإنابة والتعاقب على معنى واحد عند النحاة[1] فكلاهما يختص بعنصر ما دون الآخر فى سياق واحد، أو بمعنى آخر وجود النائب دون المنوب عنه. وقد ورد مصطلح آخر بمعنييهما هو "الإغناء".

إذن "التعاقب" و"الإنابة" و"الإغناء" مصطلحات مترادفة فى الدرس اللغوى. وتأتى هذه الظاهرة فى جميع أنواع الكلام، فقد ترد فى الأدوات، كما فى قولهم : "زيد بمكة"، "زيد فى المدينة"[2]؛ فالحرفان "الباء" و"فى" قد تعاقبا على معنى الإلصاق والاحتواء؛ لقرب الدلالة بينهما.

وبالرغم من أن النحاة قد أقرُّوا هذه الظاهرة، فهى فكرة نحوية حرصوا من خلالها على الاطراد فى القاعدة والمحافظة على الصنعة النحوية، ومن ثم اشترطوا لها عدة شروط حتى تستقيم فى الدرس اللغوى، منها :

١- أن لا يُجمع بين المتعاقبين فى سياق الكلام، كالجمع بين "فى" و"على" فى قوله تعالى : ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ﴾ طه / ٧١، وكذلك لم يجز النحاة الجمع بين "أدعو" و"يا" فى النداء[3]؛ لإنابة الثانية عن الأولى، فلا يجوز التلفظ بهما معًا.

٢- ألا يُحذَف النائب والمنوب عنه فى وقت واحد، كأن يحذف المضاف إليه

---

(١) د. تمام حسان، البيان فى روائع القرآن، ص١٥٢، مصطفى شعبان، الإنابة فى الدرس النحوى عند ابن هشام، بحث ماجستير، الإسكندرية، ١٩٩٨، ص ٤٢.

(٢) المولفة، العلاقة بين الفعل وحرف الجر، دراسة دلالية، الدار المصرية، الإسكندرية، ٢٠٠٠، ص١١٣.

(٣) السيوطى، الأشباه والنظائر، ١ / ١٢٦.

ويبقى عمله؛ لكون المضاف إليه عوضًا عن حرف جر محذوف، كقولهم : "غلام زيد" فأصله: "غلام لزيد"، "ثوب خز" أصله "ثوبٌ من الخز"[1]، فلو حُذف المضاف إليه وهو نائب عن الحرف كان إجحافًا وظلمًا؛ لأن فيه حُذِف النائبُ والمنوب عنه.

٣- جوَّز النحاة صلاحية إقامة المعاقِب للمعاقَب باللفظ والوظيفة، كأن يقوم المضاف إليه بعمل المضاف بعد حذفه، فيحل محله، والنعت موقع المنعوت إلا إذا كان جملة[2]، والمصدر موقع الفعل فى الدلالة واللفظ، وهذا يستلزم أن العنصر النائب يشغل وظيفة المنوب عنه، فالصفة عندما تحل محل الموصوف تصبح فاعلاً أو مفعولاً أو مضافًا طبقًا للموقع الذى كان يشغله المحذوف، وكذلك الحال بالنسبة للمصادر النائبة عن أفعالها المحذوفة، إذ تأتى فى الأساس لشغل وظيفة المفعول المطلق، لكنها عند إنابتها عن تلك الأفعال بعد حذفها يصبح كل واحد منها نائبًا عن فعله فى عمله، متخليًا تمامًا عن الوظيفة الأصلية له وهى وظيفة المفعول المطلق.

ولا يخلو الأمر من وجود بعض العناصر التى لا تتخلى عن وظيفتها الأساسية على الرغم من اكتسابها صفة الإنابة عند بعض النحاة، مثل حروف العطف عند إنابتها عن العامل[3].

٤- اتحاد الجنس أو عدم التغاير : ينبغى فى الإنابة ألا يكون المنوب عنه مكونًا من عدة عناصر مختلفة الجنس كالحرف والاسم، أو الحرف والفعل. يقول "الأزهرى" : «فكما أن أسماء الأفعال لا تكون نائبة عن فعل مقرون بحرف النهى، لا تكون نائبة عن فعل مقرون بحرف الأمر؛ لأن الفعل والحرف مختلفا الجنس، فلا ينبغى أن ينوب عنهما الاسم»[4].

---

[1] ابن يعيش، شرح المفصل، ٣ / ٢٦.

[2] ابن جنى، الخصائص، ٢ / ٣٦٦.

[3] مصطفى شعبان، الإنابة فى الدرس النحوى، ص٨٩.

[4] خالد الأزهرى، شرح التصريح على التوضيح، ١ / ١١٠.

وكذلك يمتنع إنابة عنصر عن آخر إذا تغايرت طبيعة كل منهما، كحرف النداء والمضاف إليه. يقول "الموصلى" : «وأما تعريف النداء والإضافة، فإن أحدهما لا يقوم مقام الآخر لتغايرهما، فإن تعريف النداء بالقصد بخلاف تعريف الإضافة»[1] .

٥- كما اشترط النحاة أن يكون التعاقب بين كلمات متحدة المعنى أو راجعة إليه ولو على بُعْد، يقول "المالقى" : «لأن حروف الجر لا يوضع بعضها موضع بعض قياسًا، إلا إذا كان معناها واحدًا، ومعنى الكلام الذى يدخلان فيه واحدًا، أو راجعًا إليه ولو على بعد»[2] ومن ذلك قوله تعالى : ﴿يَخِرُّونَ لِلْأَذْقَانِ سُجَّدًا﴾ الإسراء / ١٠٧، أى : على الأذقان.

أقسام التعاقب

أولاً : التعاقب فى الحروف :

١- حروف الجر :

قد أقر الكوفيون وبعض البصريين[3] التعاقب فى الحروف، واحتجوا بأن الحرف قسيم الاسم والفعل، فكما أن الإنابة تقع فى الأسماء والأفعال، فهى تقع أيضًا فى الحروف، وأيد مذهبهم "ابن جنى" إلا أنه قال فيه بالسماع ولم يقل بالقياس كما ذهبوا[4] . وقد تابعهم "ابن هشام" مع الاحتراز بإدخال "قد" لإفادة التقليل، ووصف مذهبهم بأنه أقل تعسُّفًا[5] .

أما أكثر البصريين فإنهم على منع الإنابة، ويفسرون التعاقب فى الحروف على تأويل ذلك وحمله على الشذوذ، فقد جاء فى "الهمع" : «عُلم مما

---

[1] الموصلى، شرح ألفية ابن معطى، ٢ / ١٠٤٢.

[2] المالقى، رصف المبانى فى شرح حروف المعانى، ط١، دمشق، ١٩٧٥م، ص٣٩٧.

[3] السابق نفسه، ابن هشام، مغنى اللبيب، ١ / ١١١.

[4] ابن جنى، الخصائص، ٢ / ٣٠٦.

[5] ابن هشام، مغنى اللبيب، ١ / ١١١.

حُكى عن البصريين فى هذه الأحرف الاقتصار على معنى واحد لكل حرف، فمذهبهم أن أحرف الجر لا ينوب بعضها عن بعض بالقياس، كذلك أحرف الجزم، وما أوهم غيرَ ذلك فإما مُؤَوَّل تأويلاً يقبله اللفظ، أو على تضمين الفعل معنى فعل يتعدى بذلك الحرف، أو على النيابة شذوذًا»[1].

إلا أن "الفقهاء" قد خالفوا "النحاة" فى القول بالإنابة والتعاقب، ومذهبهم أن لكل حرف معنى يختلف عما عداه من الحروف، كما فى قوله تعالى: ﴿وَإِذَا خَلَوْا إِلَى شَيَاطِينِهِمْ﴾ البقرة / ١٤، فالنحاة يرون "إلى" بمعنى "الباء"، أما الطبرى فيفسرها على معناها مخالفًا بين دلالتى "إلى" و"الباء"[2].

أ - حروف الجر الأصلية :

١- تعاقب "فى"، "الباء" على معنى الإلصاق، كما فى قول العرب : «زيدٌ فى مكة وبمكة»، فإن "الباء" أفادت التصاق زيد بمكة، و"فى" أفادت احتواء مكة فى إحاطتها بزيد، فكان معنى الاستقرار والإقامة فيها[3].

٢- تعاقب "من" و"الباء" على معنى السببية، كما فى قوله تعالى: ﴿يَحْفَظُونَهُ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ﴾ الرعد / ١١، أى : "بأمر الله".

٣- تعاقب "عَلَى" و"الباء"، كما فى قوله تعالى: ﴿حَقِيقٌ عَلَى أَنْ لَا أَقُولَ عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ﴾ الأعراف / ١٠٥، أى "حقيق بى".

٤- تعاقب "عن" و"اللام"، كما فى قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ اسْتِغْفَارُ إِبْرَاهِيمَ لِأَبِيهِ إِلَّا عَنْ مَوْعِدَةٍ وَعَدَهَا إِيَّاهُ﴾ التوبة / ١١٤، أى "لموعدة".

---

[1] السيوطى، همع الهوامع، ٢ / ٣٥.

[2] الطبرى، جمع البيان فى تأويل آى القرآن، دار المعارف، ١٩٦٩م، ٢ / ٣٩٨، ٣٩٩.

وينظر لمزيد من الشواهد : للمؤلفة، علاقة الفعل بحرف الجر - دراسة دلالية، ص١٣٥-١٣٧.

[3] ابن السراج، الأصول، ١ / ٤١٤، ٤١٥.

٥- تعاقب "عن" و"الباء"، كما فى قوله تعالى : ﴿يَسْأَلُونَكَ كَأَنَّكَ حَفِيٌّ عَنْهَا﴾ الأعراف/١٨٧، والمعنى : "حفى بها"[١] .

٦- تعاقب "على" و"من"، كما فى قوله تعالى: ﴿إِذَا اكْتَالُوا عَلَى النَّاسِ يَسْتَوْفُونَ﴾ المطففين / ٢، أى "من الناس".

وفسر "الزمخشرى" هذا التعاقب بقوله : «لما كان اكتيالهم من الناس اكتيالاً يغرهم ويتحامل فيه عليهم، أبدل "على" مكان "من" للدلالة على ذلك»[٢] . وقد أقر ذلك التعاقب "القرطبى" فى تفسيره[٣] .

ب- تعاقب حروف الجر مع بعض الظروف :

١- تعاقب "من" و"دون"، كما فى قوله تعالى: ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُ وَلِيٌّ مِنَ الذُّلِّ﴾ الإسراء/ ١١١، أى "دون الذل"، وقوله تعالى: ﴿إِنَّكُمْ مِنَّا لَا تُنْصَرُونَ﴾ المؤمنون/ ٦٥، أى: "دوننا"، وقوله تعالى: ﴿وَإِنَّ الظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا﴾ النجم/ ٢٨، أى: "دون الحق"[٤] .

٢- تعاقب "على" و"مع"، كما فى قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ لِلنَّاسِ عَلَى ظُلْمِهِمْ﴾ الرعد/٦، أى "مع ظلمهم"، وكذلك قوله تعالى: ﴿أَبَشَّرْتُمُونِي عَلَى أَنْ مَسَّنِيَ الْكِبَرُ﴾ الحجر/ ٥٤، أى: "مع أن مسنى الكبر"[٥] .

---

(١) السيوطى، همع الهوامع، ٢ / ٢٨.

(٢) الزمخشرى، الكشاف، ٤ / ٧١٨.

(٣) القرطبى، تفسير القرطبى الجامع لأحكام القرآن، ١٠ / ٧٠٤٣.

(٤) الزمخشرى، الكشاف، ٤ / ٤٢٤.

(٥) السابق نفسه، ٢ / ٥٨٠.

٣- تعاقب "على" و"أمام"، كما فى قوله تعالى: ﴿وَلِتُصْنَعَ عَلَى عَيْنِي﴾ طـه/٣٩ أى: أمام عينى[١].

٢- حروف القسم :

أ - تتعاقب "الواو" و"الباء" وذلك لقرب مخرجيهما الشفهى، ولقرب معنيهما إذ "الواو" تدل على الجمع، و"الباء" تدل على الإلصاق، وهو فى معنى الجمع[٢]. ومن ذلك قولهم: "والله لأفعلن" بدلاً من "بالله لأفعلن"، وكثيرًا ما يحل أحدهما محل الآخر.

ب- وكثيرًا ما تتعاقب "التاء" و"الواو" قياسًا على ما سُمع من ذلك فى قولهم: "تراث مِنْ ورث"، "تُخْمة مِنْ وَخِمة"، "تُقية من وَقَى" فقاسوا على ذلك جواز المعاقبة بين الحرفين فى القسم، فيقولون : "تالله، والله"[٣]، ومنه قوله تعالى: ﴿وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ﴾ الأنبياء/ ٥٧. ويفسر "ابن هشام" أن "الباء" أصل القسم، و"الواو" نابت عنها، إلا أنها لكثرة الاستعمال صارت كالأصل، فأُجيز أن ينوب عن "الواو" بـ"التاء"[٤] إلا أن فى "التاء" هنا زيادةً فى معنى التعجب، كأنه تعجب من تسهيل الكيد، وتأتّيه مع عُتُوّ "نمرود" وقهره[٥].

وقد علل "ابن معطى" كثرة التعاقب بين "الواو" و"التاء" فى كون "التاء" فيه همس يشبه اللين الذى فى "الواو"[٦].

---

(١) الزمخشرى، الكشاف، ٣ / ٦٢، ٦٣.

(٢) ابن عصفور، شرح جمل الزجاجى، ١/ ١٢٥.

(٣) ابن يعيش، شرح المفصل، ٨ / ٣٤.

(٤) ابن هشام، مغنى اللبيب، ١ / ١٥٧.

(٥) السابق نفسه، ١ / ١٥٧.

(٦) الموصلى، شرح ألفية ابن معطى، ١/ ٤٢٣.

وتختص "التاء" بلفظ الجلالة، على حين نجد "الواو" تدخل على غير ذلك من الأسماء الظاهرة، أما "الباء" فتدخل على الظاهر والمضمر.

٣- حروف العطف :

كثيرًا ما تتعاقب حروف العطف مع بعضها، ومن ذلك :

أ - تعاقب "الفاء" و"ثم"، ذكر "ابن هشام" أنه كثيرًا ما تتعاقب "الفاء" و"ثم" لإفادة "التوانى" فى قوله تعالى: ﴿ثُمَّ خَلَقْنَا النُّطْفَةَ عَلَقَةً فَخَلَقْنَا الْعَلَقَةَ مُضْغَةً فَخَلَقْنَا الْمُضْغَةَ عِظَامًا فَكَسَوْنَا الْعِظَامَ لَحْمًا﴾ المؤمنون/ ١٤[١].

والعطف هنا بـ"الفاء" أفاد عدم تفاوت الخلق بين المعطوفات، والتوانى؛ لأن كل مرحلة فى خلق الإنسان تستلزم فترة زمنية طويلة حتى ينتقل الخلق من طور إلى طور.

ب- تعاقب "ثم" و"الفاء"، فكما أن "الفاء" تعاقب "ثم" فى إفادة التراخى جاز العكس بمعاقبة "ثم" لـ"الفاء" فى دلالة الترتيب والتعقيب، ومن ذلك قول العرب: جرى فى الأنابيب ثم اضطرب، والمعنى: فاضطرب[٢].

جـ- معاقبة "أو" لـ"همزة التسوية"، قد تأتى "أو" معاقبة لهمزة التسوية و"أم" التى تعطف بعدها، كما فى قوله تعالى: ﴿قُلْ كُونُوا حِجَارَةً أَوْ حَدِيدًا * أَوْ خَلْقًا مِمَّا يَكْبُرُ فِي صُدُورِكُمْ﴾ الإسراء/ ٥٠، ٥١[٣]، والتقدير: "سواء أكنتم حجارة أم حديدًا".

د- قد تتعاقب "إما" مع أكثر من كلمة محذوفة، كما فى قوله تعالى: ﴿إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا﴾ الإنسان/ ٣[٤].

---

[١] ابن هشام، مغنى اللبيب، ١/ ٢١٤، ٢١٥.

[٢] الأزهرى، شرح التصريح، ١٣٩/٢.

[٣] ابن هشام، مغنى اللبيب، ١ / ٦٧.

[٤] د. تمام حسان، البيان فى روائع القرآن، ١٨٧ - ١٩٠.

٤- أنواع مختلفة من التعاقب :

أ- تعاقب "هل" و"قد"، كما فى قولـه تعـالى: ﴿هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنسَانِ حِينٌ مِنَ الدَّهْرِ﴾ الإنسان/١، أى : "قد أتى"[١].

واعتُرض على هذا التعاقب بأن "هل" هنا نائبة عن "الهمزة"[٢].

ب- معاقبة "ياء النداء" لـ"أل التعريف"، فجمهور النحاة على أن "ياء النـداء" معاقبة لـ"أل التعريف"، فإذا قلت: "يا فاسـق، يـا رجـل"، فـالمعنى "يـا أيهـا الفاسق، ويا أيها الرجل"؛ فصار معرفة واكتُفِيَ بـ"يا" عن "ال"[٣].

وكذلك قال النحاة بمعاقبة "يا النداء" للفعل فيه، ومن ثَـمَّ لم يَجُزْ ذكرهمـا معًا، ففى قولهم: "يا عبد الله"، تقدير الكلام: "أريد أو أدعـو عبـد الله"[٤]، ولما كثر الاستعمال حذفوا الفعل، وأُنيبت عنـه "اليـاء"؛ ولذلـك جعلـوا المنادى منصوبًا بفعل محذوف وجوبًا؛ فصارت جملـة النـداء فعليـةً خبريَّـةً لا إنشائيَّةً؛ فكان هذا التقدير سببًا لانتقاد كثير من النحاة[٥].

جـ- معاقبة "الواو" لـ"مع"، من المعروف أن "واو المعية" تأتى مع الفعل القاصر لتقويته وتعديته للمفعول، فى نحو: "سرتُ والنيل" أى "سـرت مـع النيـل"، و"ما صنعت وأباك"، والتقدير: "مع أبيك"، وهذا لا يجـوز إلا إذا كـان فـى "الواو" معنى "العطف".

وقد علل "ابن يعيش" هذه المعاقبة بقوله: «وكانت "الواو" و"مـع" يتقـارب معناهما؛ وذلك أن معنى "مع" الاجتمـاع والانضمـام، و"الـواو" تجمـع مـا

---

[١] الرضى، شرح الكافية، ٢/٣٨٨.

[٢] المرادى، الجنى الدانى، ص٣٤٤.

[٣] سيبويه، الكتاب، ٢ / ١٩٧.

[٤] السابق نفسه، ١ / ٢٩١.

[٥] حاشية الصبان، ١ / ٢٤.

قبلها مع ما بعدها وتضمه إليه، فأقاموا "الواو" مقام "مع"؛ لأنها أخفّ لفظًا وتعطى معناها»[1].

د- **معاقبة "ال" للاسم الموصول** : ذهب أكثر النحاة إلى أنّ "ال" تأتى بمعنى الاسم الموصول، ومن ثَمّ اختُلِف فى اسميّتها أو حَرفيّتها، فأكثرهم يُقرّ باسميتها[2]، ومنهم من قال بحرفيتها[3]، ويمثّل لها بقولهم: "مررت بالقائم أبوهما".

ويشترط "ابن عصفور" لكون "ال" موصولةً أن لا تدخل إلا على اسمى الفاعل أو المفعول؛ وذلك لأنها ليست كأخواتها الموصولات فى دخولها على الجمل، وما جاء خلاف ذلك فهو شاذ[4].

هـ - **معاقبة "ال" للضمير فى الربط** : فمن المعروف أن الأصل فى الربط بالضمائر، إلا أن الكوفيين قد أجازوا الربط بـ"ال" نيابة عن الضمير، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿مُفَتَّحَةً لَهُمُ الْأَبْوَابُ﴾ ص/٥٠، وتقدير الكلام: "مفتّحة أبوابها"، فالعرب يقولون: "مررت على رجل حسن العين قبيح الأنف"، والمعنى: "حسنة عينه قبيح أنفه"، ومنه قوله تعالى: ﴿فَإِنَّ الْجَحِيمَ هِيَ الْمَأْوَى﴾ النازعات/٣٩ أى: "مأواهم"[5].

على حين منع البصريون هذه الإنابة؛ لكون الحرف عندهم لا ينوب عن الاسم وخرّجوها على تقدير ضمير محذوف[6].

---

(1) ابن يعيش، شرح المفصل، ٢ / ٤٨.

(2) الأشمونى، حاشية الصبان، ١ / ١٥٦، ١٥٧.

(3) ابن عصفور، شرح جمل الزجاجى، ١ / ١٧٩.

(4) السابق نفسه، ١ / ١٧٩.

(5) الفراء، معانى القرآن، ٢ / ٤٠٩.

(6) ابن هشام، مغنى اللبيب، ١ / ١٢١.

و- **إنابة "الواو" عن "رب"**: ذهب أكثر النحاة إلى أن "الواو" فى قول امرئ القيس :

وَلَيْلٍ كَمَوْجِ البَحْرِ أَرْخَى سُدُولَهُ عَلَيَّ بِأَنْوَاعِ الهُمُومِ لِيَبْتَلِى

هى هنا نائبة عن "رُبَّ" المحذوفة، وتقدير الكلام: "رُبَّ ليلٍ" وهو مذهب الكوفيين قياسًا على حذف "باء القسم" وإنابة "الواو" عنها؛ ومن ثم عملت الجرَّ فى القسَم، وكذلك عملت الجر هنا نيابة عن "رُبَّ"[1] .

أما البصريون فيرون أن "الواو" هنا عاطفة، والجر بـ"رُبَّ" المضمرة بعد "الواو"، وذلك شائع كثير[2] مع غير "الواو"، نحو "الفاء" فى قول "امرئ القيس":

فَمِثْلُكِ حُبْلَى قَدْ طَرَقْتُ وَمُرْضِعًا فَأَلْهَيْتُهَا عَنْ ذِى تَمَائِمَ مُقْبِلِ[3] .

وكذلك "بل" فى قول الشاعر:

بَلْ بَلَدٍ مِلْءُ الفِجَاجِ قَتَمُهُ لا يُشْتَرَى كَتَّانُه وَجَهْرَمُه[4]

فلم يُسمع عن أحدٍ من النحاة أنه قال إن "الفاء" و"بل" حروف جر وإنما هى حروف عطف، جُرَّ ما بعدها بـ"رُبَّ" مضمرة.

ز- **تعاقب الباء، الهمزة فى تعدية الأفعال القاصرة**، كما فى قولهم: "مررت به وأمررته"، "خرجت به وأخرجته"، "نزلت به وأنزلته"[5] .

وقد يتعاقب ذكر حرف الجر مع حذفه، كما فى قول العرب: "شكرت لك" بمعنى شكرتك، "قصدت لك" أى قصدتك[6] .

---

(1) ابن الأنبارى، الإنصاف فى مسائل الخلاف، ١ / ٣٧٥، م٥٥.

(2) ابن هشام، مغنى اللبيب، ٢ / ٤٧٣.

(3) ديوان امرئ القيس، ص١٢.

(4) ابن هشام، مغنى اللبيب، ١ / ١١٢.

(5) ابن جنى، الخصائص، ١ / ١٠٦.

(6) الصبان فى حاشيته، ٢ / ١٧١.

ثانيًا : الإنابة فى المفردات :

فكما أجمع أكثر النحاة على جواز الإنابة والتعاقب فى الحروف، فإنهم أقروا الإنابة أيضًا فى الأسماء؛ لأنها قسيم الحروف والأفعال فى الكلمة، وقد استقرءوا هذه القاعدة من لغة العرب شعرًا ونثرًا، ومن ذلك:

أ – الإنابة فى الأسماء :

١– إنابة المضاف إليه عن التنوين: فمن المعروف أن العنصرين المتعاقبين لا يجتمعان فى تركيب واحد، وإنما بظهور أحدهما يستحيل وجود الآخر، ومن ثم ذهب النحاة[١] إلى أن المضاف إليه معاقب للتنوين فى المفرد، ويصف الموصلى هذه العلاقة، فيذكر أن المضاف إليه يتنزل منزلة التنوين لمعاقبته إياه.

٢– قد ينوب المصدر عن فعل الأمر، كما فى قوله تعالى: ﴿فَضَرْبَ الرِّقَابِ﴾ محمد/ ٤، والمعنى: "اضربوا الرقاب"، وكذلك قد ينوب عن الخبر، كما فى قول العرب: "زيدٌ سيرًا" أى: "يسير سيرًا"[٢].

٣– قد ينوب الفاعل عن الخبر إذا كان المبتدأ وصفًا، وذلك فى صورة معينة للجملة تكون فيها اسمية فى الشكل وفعلية فى المضمون، ومنه قوله تعالى: ﴿هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ يَرْزُقُكُمْ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ﴾ فاطر/ ٣[٣].

٤– وقد تنوب الحال عن الخبر أيضًا، وذلك فى أساليب تصبح الفائدة منها مرتبطة بالحال التى يعد وجودها كافيًا تمامًا عن الخبر، مع أن الحال بذاتها لا تصلح للخبرية، ووضع النحويون هذه المعالم للجملة التى تسد الحال فيها

---

(١) سيبويه، الكتاب، ١ / ٩٩، الموصلى، شرح ألفية ابن معطى، ١ / ٥٤٧.

(٢) السيوطى، همع الهوامع، ٢/ ١٠٠.

(٣) ابن يعيش، شرح المفصل، ١ / ٩٦.

مسد الخبر، وذلك بأن يكون المبتدأ مصدرًا عاملاً فى اسم ظاهر، يكون هذا الاسم الظاهر مرجعًا لضمير بحيث يكون هذا الضمير صاحبًا لحال لا تصلح بذاتها لأن تكون خبرًا، نحو: "سماعى القرآن مرتلاً"، فالمصدر هو السماع، والاسم الظاهر، معمول المصدر هو القرآن، والضمير الذى يرجع إليه هو المستتر فى قولنا: "إذْ كان أو إذا كان"، ومرتلاً حال من ذلك الضمير[1].

٥- قد ينوب عن الحال أشياء، منها :

أ - المصدر المعرَّف، نحو: "جلست القرفصاء"، والنكرة نحو: "جاء زيد ركضًا" وهو نائب عن "اسم الفاعل"، ويفيد المبالغة.

ب- اسم عين، كقوله: "بَدَت قمرًا".

جـ- الظرف، نحو: "هذا زيد عندك".

د- الجار والمجرور، نحو: "جاء زيد بسلاحه"[2].

٦- من أمثلة الإنابة المشهورة عند العرب ما يلى :

أ- إنابة الوصف عن الفعل، كما فى: "أمحمد ضاربُ زيدًا ؟" أى "يضرب زيدًا".

ب- إنابة المصدر المؤوَّل عن المصدر الصريح، نحو: "أحب أن أراك"، أى: رؤيتك.

جـ- إنابة المصدر المفعول معه عن الفعل المضارع المنصوب بعد "واو المعية"، نحو: "لا تأكل السمك وتشرب اللبن"، أى: وشرب اللبن.

د- إنابة المفعول لأجله عن المضارع المنصوب بعد اللام، نحو: "قمت إجلالاً لمدرسى"، والتقدير: قمت لأجلِّ مدرسى[3].

---

(١) الأشمونى، حاشية الصبان، ١ / ١٠٤، السيوطى، همع الهوامع، ٢ / ٩٣، د. زين الخويسكى، ظاهرة الاستغناء، دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٤م، ص١٠٠ - ١٠١.

(٢) عبد العزيز الموصلى، شرح ألفية ابن معطى، تحقيق على موسى الشوملى، ١/ ٥٧٠.

(٣) د. تمام حسان، البيان فى روائع القرآن، ص١٥٢.

٧- **إنابة "أنّ" وما دخلت عليه عن مفعولى "ظنّ"**، نحو: "ظننت أنك مجتهد"، والمعنى: "ظننتك مجتهدًا"، وكذلك قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُمْ مُلَاقُو رَبِّهِمْ﴾ البقرة/ ٤٦، ومنه قوله تعالى: ﴿أَحَسِبَ النَّاسُ أَنْ يُتْرَكُوا﴾ العنكبوت/ ٢. نجد أن جملة "أن ومعمولها" سدت مسد مفعولى "حسب"، فقد أدت المعنى الذى يؤديه المفعولان[١].

٨- **وقد تنوب "ما" عن "مَن" عند وقوع اللفظ على صفات الموصوف**؛ لأن الصفات يحكم لها بحكم العقلاء، ومنه قوله تعالى: ﴿فَانْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ﴾ النساء/٣[٢]، وكذلك قوله تعالى: ﴿وَالسَّمَاءِ وَمَا بَنَاهَا﴾ الشمس/٥.

٩- **قد ينوب الظاهر عن المضمر لغرض بلاغى كالتفخيم والتعظيم**، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿الْحَاقَّةُ * مَا الْحَاقَّةُ﴾ الحاقة/ ١، ٢، والمراد: "ما هى" ولكنها أعيدت للتفخيم والتعظيم[٣]. ومنه قوله تعالى: ﴿حَتَّى إِذَا أَتَيَا أَهْلَ قَرْيَةٍ اسْتَطْعَمَا أَهْلَهَا﴾ الكهف/ ٧٧. ويعلل "السيوطى" وجوب وقوع الظاهر من جهة المعنى فى هذا التركيب قائلاً: «ولو عاد الضمير فقال: "استطعماهم" لتعيَّن أن يكون المراد الأولين لا غير، فأتى بالظاهر استشعارًا لتأكيد العموم فيه، وأنهما لم يتركا أحدًا من أهلها حتى استطعماه فأبى، ومع ذلك قابلاهم بأحسن الجزاء»[٤].

---

(١) السيوطى، همع الهوامع، ١ / ١٥٦، ابن هشام، مغنى اللبيب، ٢ / ٨٨٩، د. زين الخويسكى، ظاهرة الاستغناء، ص١١٣.

(٢) أبو حيان، ارتشاف الضرب، ١ / ٥٤٧.

(٣) ابن الأنبارى، البيان فى غريب إعراب القرآن، ٢ / ٤٥٦.

(٤) السيوطى، الأشباه والنظائر، ٤ / ١٠١.

وقد يحدث العكس فى إنابة المضمر عن المظهر، كما فى قوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ الفاتحة/ ٥،٦، والمراد: "نعبدك أنت ونستعين بك أنت"، فلما أُضمر المخاطب وأُقيم مقامه "إيا" وهى ضمير نصب يتقدم الكلام؛ وجب اتصاله بـ"كاف الخطاب" العائدة إلى المخاطب[1].

١٠- **ما ينوب عن المصدر للدلالة على المفعول المطلق:** ذكر جمهور النحاة[2] عناصر لغوية كثيرة تنوب عن المفعول المطلق معنىً ولفظًا فتعرب إعرابه، وهى:

أ- "كل"، "بعض"، كما فى قوله تعالى: ﴿فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمَيْلِ﴾ النساء/ ١٢٩، "ضرب زيدًا بعض ضرب"، و"ضربت أى ضرب"، والمعنى: ضربته الضرب بعضه أو إياه.

ب- ضمير المصدر، نحو:

هذا سُراقَةُ لِلْقُرآنِ يَدْرُسُهُ وَالْمَرْءُ عِنْدَ الرَّشَا إِنْ تَلْقَهُ ذِئْبُ[3]

أى يدرس الدرس عن سراقة.

جـ - اسم نوع الفعل، نحو: "رجع القهقرى".

د- اسم الهيئة، نحو: "يموت الكافر موتة سوء".

هـ- اسم العدد، نحو: "ضربت عشرين ضربة".

و- اسم الإشارة، نحو: "ضربت هندًا ذاك"، تريد: ذاك الضرب.

ز- اسم وقت، نحو قول الأعشى :

ألم تغتمض عيناك ليلةَ أرمدَا وبتَّ كما باتَ السَّليمُ مُسهَّدا

أى اغتماض ليلة أرمد[4]

---

[1] ابن هشام، أوضح المسالك، ٤ / ٧٧.

[2] الأشمونى، حاشية الصبان، ٢ / ١٠٩.

[3] البغدادى، خزانة الأدب، ط بولاق، ١٢٩٩هـ، ١ / ٢٧٧، ٢ / ٣٨٣.

[4] ابن هشام، مغنى اللبيب، ٢/ ٦٢٤.

ح- وصف المصدر، نحو: "واذكر ربك كثيرًا"، أى: ذكرًا كثيرًا، ومذهب سيبويه انتصاب مثل "كثيرًا" على الحال.

ط- "ما" الاستفهامية، نحو: "ما تضرب زيدًا" أى" ضرب، و"ما" الشرطية نحو: "ما تضرب هندًا"، أى: اضرب مثله، أى: "أىَّ ضرب تضرب هندًا".

ى- اسم آلة، نحو: "ضربت هندًا سوطًا ورشقته سهمًا"[1].

١١- قد تنوب المصادر النكرة عن الحال سماعًا عند أكثر النحاة، يقول "سيبويه": «هذا باب ما ينتصب من المصادر؛ لأنه حال وقع فيه الأمر فانتصب، لأنه موقوع فيه الأمر، وذلك قولك: "قتلته صبرًا"، "لقيته فجأة ومفاجأة"، و"كفاحًا، ومكافحة"، "لقيته عِيانًا"، "كلّمته مشافهةً"، "أتيته ركضًا، وعدوًا، ومشيًا"، "أخذت ذلك عنه سَمْعًا وسماعًا"»[2].

ووضع المصدر فى هذه المواضع إنما هو للمبالغة، فقولنا: "ركضًا" أو "مَشْيًا" أو "حريًا"، فيه من المبالغة ما ليس فى أسماء الفاعلية التى تؤدى نفس المعانى.

وكذلك قد تنوب المصادر المعرفة عن بعض المشتقات، كما فى قول العرب: "أرسلها العراك"، و"جاء وحده"، وهو قليل[3]، فمنهم من يُؤوِّلها على: "أرسلها معترِكين"، "جاء منفردًا"، وآخرون يقدرون حالاً محذوفة، وهذا المصدر عامله. والتقدير: "أرسلها تعترك العراك"[4] وكان حق هذه الكلمات أن تأتى نكرة، إلا أنها نابت عن الأسماء النكرة المنصوبة على الحالية.

---

(١) أبو حيان التوحيدى، ارتشاف الضرب، ٢ / ٢٠٤، ٢٠٥.

(٢) سيبويه، الكتاب، ١ / ٣٧٠، ابن عصفور، شرح جمل الزجاجى، ٢ / ٤٢٣.

(٣) ابن هشام، أوضح المسالك، ٢ / ٣٠٥.

(٤) ابن السراج، الأصول فى النحو، ١ / ١٦٤، ١٦٥.

١٢- **قد تنوب الصفة عن الموصوف**، وذلك إذا فُهم من سياق الكلام، أو كان معروفًا حتى يجوز حذفه، فإذا أُبهِم قُبح ذلك، ومنه قول "الأعشى" :

أَلَمْ تَغْتَمِضْ عَيْنَاكَ لَيْلَةَ أَرْمَدَا وَبِتَّ كَمَا بَاتَ السَّلِيمُ مُسَهَّدَا[١]

فحذف المضافَ إلى "ليلة"، والمضاف إليه "ليلة" وأقام "صفته" مقامه، أى: "اغتماض ليلة رجل أرمد"[٢] .

ومنه قوله تعالى: ﴿وَالطَّيْرَ وَأَلَنَّا لَهُ الْحَدِيدَ * أَنِ اعْمَلْ سَابِغَاتٍ﴾ سبأ/ ١٠، ١١، أى: "اعمل دروعًا سابغاتٍ"، فحذف المنعوت للعلم به، مع أن النعت لا يختص بالمنعوت، ولكن تقدُّم ذكر الحديد أشعرَ به[٣] .

١٣- **إنابة المستثنى عن المستثنى منه** : ذهب جمهور النحاة إلى أن المستثنى المفرغ يكون فيه ما قبل الأداة محتاجًا إلى ما بعدها، ولما كان المستثنى منه محذوفًا، ناب المستثنى عنه وحلَّ محلَّه، نحو: "ما جاء إلا زيد"، فتقدير الكلام: "ما جاء أحد إلا زيد"، فحُذف "أحد" وناب "زيد" منابه[٤] ؛ وذلك لأن الاستثناء تخصيص للعموم، فلما حُذِف الفاعل والفعل مُحْتاجٌ إليه لزم انشغاله بما ينوب عن الفاعل وهو المستثنى.

ب- الإنابة فى الصيغ الصرفية :

١- **نيابة "أفعل" عن صفة المصدر**، نحو: "سرت أحسن السير"، والمراد: "سرت سيرًا أحسن السير"[٥] ، فَحُذِف المصدر وناب عنه صفته التى هى "أفعل"، وهى صفة تدل على موصوفها وتختص به، و من ثَمَّ أجازوا الإنابة

---

[١] ابن هشام، مغنى اللبيب، ٢ / ٦٢٤.

[٢] السابق نفسه.

[٣] الأزهرى، شرح التصريح على التوضيح، ٢ / ١١٨.

[٤] ابن الحاجب، الأمالى النحوية، ٤/ ٦٧، ابن يعيش، شرح المفصل، ٢/ ٨٦.

[٥] ابن هشام، مغنى اللبيب، ١ / ٢٨٨.

بينها وبين موصوفها، ولا يجوز فى غير المختصة.

٢- **قد تنوب صيغة "اسم الفاعل" عن "اسم المفعول"**، كما فى قوله تعالى: ﴿مَاءٍ دَافِقٍ﴾ الطارق/ ٦، أى: "مدفوق"، وقوله تعالى: ﴿لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلَّا مَنْ رَحِمَ﴾ هود/ ٤٣، أى: "معصوم"، وكذلك قوله تعالى: ﴿جَعَلْنَا حَرَمًا آمِنًا﴾ العنكبوت/ ٦٧، أى: "مأمونًا فيه"، وقد يرد العكس من إنابة "اسم المفعول" عن "الفاعل" كما فى قوله تعالى: ﴿إِنَّهُ كَانَ وَعْدُهُ مَأْتِيًّا﴾ مريم/ ٦١، أى "آتيًا"، وقوله تعالى: ﴿حِجَابًا مَسْتُورًا﴾ الإسراء/ ٤٥، أى: "ساترًا"[١].

٣- **إنابة "فعيل" عن "مفعول"** : قد تنوب صيغة "فعيل" عن "مفعول" كثيرًا فى اللغة، وهو مَقيس عند بعض النحاة فى كل فعل لا يأتى منه "فعيل" بمعنى "فاعل"، مثل: "دهين" بمعنى "مدهون"، "كحيل" عن "مكحول"، "جريح" عن "مجروح"، "طريح" عن "مطروح"[٢].

واختُلف بين النحاة فى سماعيته أو قياسيته، فـ"ابن عقيل" يُقرُّ بالقياس[٣]، و"ابن هشام" يُقِرُّ بسماعيته فى كل فعل لا يأتى منه فعيل بمعنى فاعل.

٤- **إنابة اسم الفاعل عن الفعل بعد حذفه**: فكثيرًا ما ترد مشتقات على صيغة اسم الفاعل مثل: العافية، العاقبة، وكذلك: "أقائمًا، قاعدًا، عائذًا"، بمنزلة: "أقيامًا، أقعودًا، عياذًا"[٤]، وإن كان "ابن الحاجب" قد صرح بهذه الإنابة

---

(١) السيوطى، معترك الأقران فى إعجاز القرآن، ضبط وتصحيح أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م، ١ / ١٩٣.

(٢) ابن هشام، أوضح المسالك، ٣ / ٢٤٤، د. زين الخويسكى، ظاهرة الاستغناء، ص٢٢٢.

(٣) ابن عقيل، شرح الألفية، ٢ / ١٣٨.

(٤) ابن عصفور، شرح جمل الزجاجى، ٢ / ٤٢٢.

فى مثل: "أقائمًا وقد قعد الناس"، فقد نابت مناب "أتقوم"، فيجب أن يكون مصدرًا[1].

وقد يكون اسم الفاعل أيضًا عن الفعل بعد استبداله، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ﴾ النحل/ ٦٩، فـ"ابن هشام" ذكر أن "ألوانه" فاعل للمشتق "مختلف"؛ وذلك لأنه ناب عن فعله لكون أصل العمل للأفعال، وتقدير الكلام: "صنف يختلف ألوانه" فلما حُذِف الموصوف وأقيمت الصفة مقامه عملت الرفع فى الفاعل؛ لأنها قامت مقام الفعل[2].

والذى دعاهم إلى القول بإنابة اسم الفاعل عن الفعل سواءً أكان محذوفًا أم مستبدلاً هو أن أكثر النحاة ذكروا[3] أن اسم الفاعل ينوب عن الفعل لمضارعته له وشدة شبهه به؛ إذ يمكن أن يقوم بعمله، ويحل محله، ويأخذ حكمه فى كثير من الحالات.

جـ- الإنابة فى صيغ الأفعال

من المعروف أن النحاة القدماء اهتموا بـ"الفعل" اهتمامًا كبيرًا؛ وذلك لكونه أهم عناصر الجملة، أو كما يقال، هو المحرك الفعال فى الجملة الفعلية، وخصُّوا كل زمن بصيغة أو مثال خاص بأبنية الفعل، فجعلوا "فَعَلَ" للماضى دون قيد أو شرط، و"يَفْعَلُ" للحال والاستقبال، و "افْعَلْ" للاستقبال، هذا على مذهب البصريين، على حين رأينا الكوفيين يقسِّمون الفعل إلى ماضٍ ومستقبل ودائم.

إلا أن الاستعمال اللغوى قد خرج عن هذه المعايير، فرأينا الماضى قد يدل على الحال أو الاستقبال، وكذلك المضارع قد ينصرف إلى المضىّ تارة،

---

[1] ابن الحاجب، الأمالى النحوية، ٢ / ١٤١.

[2] ابن هشام، شرح شذور الذهب، ص٢٠٥.

[3] السيوطى، همع الهوامع، ١ / ٩٤.

ويتعيَّن للاستقبال تارة أخرى، وصيغة "فاعِل" لا تدل على زمان دائم بشكل مطلق؛ لأنه قد يكون فى الماضى كما قد يكون فى المستقبل[1]. ومن ثم سنحاول أن نعرض بعض أمثلة الفعل وإنابة صيغها عن صيغ أخرى، وذلك من خلال السياق اللغوى.

أوّلا: الإنابة فى صيغ الماضى :

١- قد ينصرف الفعل الماضى عن دلالة المضى إلى الاستقبال إذا كان دالاً على حدث كان وقوعه أمرًا محققًا كأنه وقع مُسبقًا، ويكثر ذلك فى الوعد والوعيد والمعاهدات، نحو قول "جعفر بن يحيى":

«...قد كثُر شاكُوك وقلَّ شاكروك، فإما اعتدلت وإمَّا اعتزلت»[2].

٢- قد ينصرف الماضى إلى الحال إذا دلَّ على الإنشاء كما فى "بِعْتُ"، "اشتريتُ"[3] و"زَوَّجْتُك"، وكذلك عبارات القسَم، نحو: "نشدتُك الله"، "عزمتُ عليك إلا فعلت كذا وكذا"[4].

٣- قد ينصرف الماضى إلى المستقبل، وذلك فى الإنشاء الطلبى، كـ"الدعاء"، نحو: "رحمك الله" ، "رحمه الله" و"لارضى عنه" ، "غفر الله لك". وإمَّا "أمرًا"، كقول "على بن أبى طالب" رضى الله عنه: «أحزأ امْرُؤٌ قرنه آسى أخاه بنفسه، أى: ليكن وليواسى»[5].

٤- وقد ينصرف إلى المستقبل، وذلك بالإخبار عن الأمور المستقبلية مع

---

(١) د. عصام نور الدين، الفعل والزمن، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط بيروت، لبنان، ١٩٨٤م، ص ٤٤-٤٥ بتصرف.

(٢) المهدى المخزومى، النحو العربى نقد وتوجيه، صيدا، المكتبة العصرية، ط١/ ١٩٦٤، ص ١٢٣.

(٣) الرضى، شرح الكافية، بيروت، دار الكتب العلمية ١٣٩٥هـ-١٩٥٠م، تحقيق وضبط وشرح محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، الشيخ محمد محيى الدين عبد الحميد، ١ /٢٢٥.

(٤) د. عصام نور الدين، الفعل والزمن، ص٥٥، ٥٦ بتصرف.

(٥) الرضى، شرح الكافية، ٢ / ٢٢٥.

قصد القطع بوقوعها، كما فى قوله تعالى ﴿وَسِيقَ الَّذِينَ اتَّقَوْا رَبَّهُمْ إِلَى الْجَنَّةِ زُمَرًا﴾ الزمر/٧٣، والعلة هنا أنه من حيث إرادة المتكلم لوقوع الفعل قطعًا كأنه وقع ومَضَى، ثم هو يخبر عنه[1]. ومنه أيضًا قوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ يُنفَخُ فِي الصُّورِ فَفَزِعَ مَن فِي السَّمَاوَاتِ وَمَن فِي الْأَرْضِ إِلَّا مَن شَاءَ اللَّهُ﴾ النمل/ ٨٧[2].

٥- **وقد ينصرف إلى المستقبل، إذا كان منفيًا بـ"لا" أو "إنْ" فى جواب القَسَم**، نحو: "والله لا فعل وإنْ فعلت"، ولا يلزم تكرار "لا" كما يلزم فى الماضى الباقى على معناه، ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَئِن زَالَتَا إِنْ أَمْسَكَهُمَا مِنْ أَحَدٍ مِّن بَعْدِهِ﴾ فاطر/ ٤١[3]، أى "ما يمسكهما".

٦- **وينصرف أيضًا إلى المستقبل بدخول "إنْ" الشرطية وما يتضمن معناها**، وبدخول "ما" النائبة عن الظرف المضاف، نحو: "ما ذَرَّ شارق"، و"ما دامت السموات"؛ لتضمنها معنى "إن"، أى "إنْ دامت قليلاً أو كثيرًا"[4].

٧- **وقد ينصرف الماضى إلى المستقبل، وذلك بعد "حيث"**، كما فى قوله تعالى: ﴿وَمِنْ حَيْثُ خَرَجْتَ فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَحَيْثُ مَا كُنتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ﴾ البقرة/ ١٥٠.

٨- **يتعين الماضى للاستقبال، وذلك بعد "إذا" الشرطية**، وهى ظرف لما يستقبل من الزمان منصوبًا بجوابه خافضًا لشرطه، ومُضَمَّنَةً معنى الشرط،

---

(1) الرضى شرح الكافية، ٢ / ٢٢٥.

(2) عصام نور الدين، الفعل والزمن، ص٥٧.

(3) الرضى، شرح الكافية، ٢ / ٢٢٥.

(4) السابق نفسه، ٢ / ٢٢٥.

نحو: "إذا حتتى أكرمتك"[1].

٩- يرى بعض النحاة أن صيغة "فَعَلَ" قد تفيد توقع حدوث الشيء لمن ينتظره، وذلك بعد "قد"، ومنه قول المؤذن: "قد قامت الصلاة"؛ لأن الجماعة منتظرون لذلك[2].

وقال بعضهم: تقول: "قد ركب الأمير" لمن ينتظر ركوبَه، وفي التنزيل: ﴿قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَادِلُكَ فِي زَوْجِهَا وَتَشْتَكِي إِلَى اللَّهِ وَاللَّهُ يَسْمَعُ تَحَاوُرَكُمَا﴾ المجادلة/ ١[3].

١٠- قد يستعمل الماضي للدلالة على الحال لقربه منه، وذلك بعد "قد" ظاهرة، كما في قول العرب: "قد قام زيد"[4]. ومنه قوله تعالى: ﴿وَمَا لَنَا أَلَّا نُقَاتِلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَقَدْ أُخْرِجْنَا مِنْ دِيَارِنَا وَأَبْنَائِنَا﴾ البقرة/ ٢٤٦.

أو مقدَّرة، نحو قوله تعالى: ﴿هَذِهِ بِضَاعَتُنَا رُدَّتْ إِلَيْنَا﴾ يوسف/ ٦٥.

وهذا مذهب أكثر البصريين وبعض المتأخرين[5].

١١- قد يأتي الماضي مسبوقًا بفعل الكون المضارع؛ فيدل حينئذ على المستقبل الواقع في زمان ماضٍ، نحو: "ما ذاك من شيء أكون اجترحته"، وكقول المعرِّبين في هذا العصر مثلاً: "واقرَّ اللصُّ أن يكون سرق أثاث الدار"[6].

---

(1) إبراهيم السمرائي، الفعل زمانه وأبنيته، ص٢٩.

(2) ابن هشام، مغني اللبيب، ١ / ١٧١، سيبويه، الكتاب، ٣ / ١١٥.

(3) د. عصام نور الدين، الفعل والزمن، ص٦٣.

(4) ابن هشام، مغني اللبيب، ١ / ١٧٢.

(5) د. عصام نور الدين، الفعل والزمن، ص٦٤.

(6) السابق نفسه، ص٧٠، إبراهيم السمرائي، الفعل زمانه وأبنيته، ص٣٠.

١٢- **إنابة الماضي عن المستقبل**، كما في قوله تعالى: ﴿أَتَى أَمْرُ اللَّهِ فَلَا تَسْتَعْجِلُوهُ﴾ النحل/ ١، يقول "ابن الأنباري" معلقًا على هذه الآية: «"أتى" بمعنى "يأتي"، أقام الماضي مقام المستقبل؛ لتحقيق إثبات الأمر وصدقه»[١].

ومنه قول العرب: "إن قُمت قُمنا"، فعبَّرَ عن المضارع المشكوك في وقوعه بالماضي المقطوع بكَوْنِه[٢].

١٣- **إنابة المستقبل عن الماضي**: كثيرًا ما تقيم العرب المضارع الدال على المستقبل مقام الماضي، ومنه قوله تعالى: ﴿وَاتَّبَعُوا مَا تَتْلُو الشَّيَاطِينُ عَلَى مُلْكِ سُلَيْمَانَ﴾ البقرة/ ١٠٢، والمعنى: "ما تَلَت"[٣].

ويعلل "ابن هشام"[٤] هذه الإنابة بقوله:

«إنهم يعبرون عن الماضي والآتي كما يعبرون عن الشيء الحاضر، قصدًا لإحضاره في الذهن، حتى كأنه مشاهَدٌ حال الإخبار، نحو قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ النحل/١٢٤، لأن "لام" الابتداء للحال، وكذلك قوله تعالى: ﴿ثُمَّ قَالَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ آل عمران/٥٩، أي: "فكان"».

ثانيًا : الإنابة في صيغ المضارع :

١- قد يفيد فعل الحال "المضارع" معنى الطلب، كما في قوله تعالى: ﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ﴾ البقرة/ ٢٣٣، وكذلك قوله تعالى: ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾ البقرة/٢٢٨، "يتربصن" خبر في

---

[١] ابن الأنباري، البيان في غريب إعراب القرآن، ٢ / ٧٤.

[٢] ابن جني، الخصائص، ٣ / ١٠٥.

[٣] ابن الأنباري، البيان في غريب إعراب القرآن، ٢ / ٧٥.

[٤] ابن هشام، مغني اللبيب، ص٩٠٦.

معنى الأمر، وأصل الكلام: وليتربص المطلقات، وإخراج الأمر فى صورة الخبر تأكيد للأمر وإشعار بأنه مما يجب أن يتلقى بالمسارعة إلى امتثاله. ونحوه قولهم فى الدعاء: "رحمك الله" أخرج فى صورة الخبر ثقة فى الاستجابة، فكأنما وُجدت الرحمة فهو يخبر عنها، وبناؤه على المبتدأ مما زاده أيضًا فضل تأكيد، ولو قيل: ويتربص المطلقات لم يكن بتلك الوكادة[1].

وقد يدل الأمر على الخبر كما فى قوله تعالى: ﴿فَلْيَمْدُدْ لَهُ الرَّحْمَنُ مَدًّا﴾ مريم/ ٧٥، أى: "مد له الرحمن" يعنى "أمهله وأملى له فى العمر"، فأُخرج على لفظ الأمر إيذانًا بوجوب ذلك وأنه مفعول لا محالة كالمأمور به الممتثل لتقطع معاذير الضال[2].

وقد ينوب المضارع مناب الطلب أيضًا، وذلك فى الدعاء، كما فى قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا﴾ البقرة/ ٢٨٦.

ومنه قول الشاعر:

يَقُولونَ لاَ تَبْعَدْ وَهُمْ يَدْفِنُونَنِي ... وَأَيْنَ مَكَانُ البُعْدِ إلاَّ مَكَانِيَا[3]

٢- ينوب "المضارع" مناب "الأمر"، وذلك فى الحث والتحضيض، كما فى قوله تعالى: ﴿لَوْلَا تَسْتَغْفِرُونَ اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾ النمل/ ٤٦، وقوله تعالى: ﴿لَوْ مَا تَأْتِينَا بِالْمَلَائِكَةِ إِنْ كُنْتَ مِنَ الصَّادِقِينَ﴾ الحجر/ ٧٠.

ويلاحظ أن "لولا" للتحضيض والعرض، ومختصة بالمضارع، أو ما فى تأويله، والفرق بينهما أن التحضيض طلب بحَثٍّ وإزعاج، والعرض طلب بلِينٍ وتأدُّب[4].

---

(1) الزمخشرى، الكشاف، ١ / ٢٧٠.

(2) السابق نفسه، ٣ / ٣٧.

(3) ابن هشام، مغنى اللبيب، ١ / ٢٤٧.

(4) السابق نفسه، ١ / ٢٧٤.

وكذلك قوله تعالى: ﴿أَلَا تُحِبُّونَ أَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَكُمْ﴾ النور/ ٢٢[١].

٣- وكذلك فى الترجّى، كما فى قوله تعالى: ﴿وَقَالَ فِرْعَوْنُ يَا هَامَانُ ابْنِ لِي صَرْحًا لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ * أَسْبَابَ السَّمَاوَاتِ فَأَطَّلِعَ إِلَى إِلَهِ مُوسَى﴾ غافر/ ٣٦[٢].

٤- قد يدل المضارع على الماضى معنىً لا لفظًا، وذلك إذا اقترن بـ"إذ" التى تكون اسمًا للزمان الماضى، كقوله تعالى: ﴿وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ وَإِسْمَاعِيلُ﴾ البقرة/ ١٢٧، وكذلك قوله تعالى: ﴿وَإِذْ يَمْكُرُ بِكَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِيُثْبِتُوكَ أَوْ يَقْتُلُوكَ أَوْ يُخْرِجُوكَ﴾ الأنفال/ ٣٠[٣].

٥- ينوب المضارع مناب الماضى إذا اقترن بالظرف الدال على المضى، كما فى قوله تعالى: ﴿قُلْ فَلِمَ تَقْتُلُونَ أَنْبِيَاءَ اللَّهِ مِنْ قَبْلُ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ البقرة/ ٩١، وقد علّق "الفراء" على هذه الآية بقوله: «ألا ترى أنك تُعنِّف الرجل بما سلف من فعله فتقول: ويحك لِمَ تكذِب؟ لِمَ تُبغِّض نَفْسَكَ إلى الناس؟»[٤].

٥- كذلك قد يدل المضارع على الماضى معنىً، وذلك إذا جاء خبرًا لـ"كان" الناقصة، نحو: "كان زيد يقوم"، وقوله تعالى: ﴿إِنَّهُمْ كَانُوا يُسَارِعُونَ فِي الْخَيْرَاتِ﴾ الأنبياء/ ٩٠، ويُتوقع الحدث فى المضى باستعمال "كان" مخبرًا عنها بمضارع مقترن بتسويف نحو: "كان زيد سيقوم أمس"، أى: "كان متوقعًا منه القيام فيما مضى"[٥].

---

[١] د. عصام نور الدين، الفعل والزمن، ص٨٢.

[٢] ابن هشام، مغنى اللبيب، ١ / ١٥٥.

[٣] السابق نفسه، ١ / ٨٤.

[٤] الفراء، معانى القرآن، مطبعة دار السرور، بيروت، لبنان، د. ت.، تحقيق أحمد يوسف نجاتى ومحمد على النجار، ١ / ٦١.

[٥] ابن جنى، الخصائص، ٣ / ٣٣٢.

٦- وكذلك فى حكاية الرؤيا المنامية، يدل المضارع فيها على الماضى، كما فى قوله تعالى: ﴿قَالَ أَحَدُهُمَا إِنِّي أَرَانِي أَعْصِرُ خَمْرًا﴾ يوسف/ ٣٦، يعنى: فى المنام، وهى حكاية حال ماضية[١].

ولا تقتصر الإنابة فى الأفعال على الصيغ الزمنية، وإنما قد تتعداها إلى صيغ غير فعليه، كإنابة الفعل عن المصدر:

ذهب بعض النحاة إلى جواز إنابة الفعل عن المصدر عند الإضافة إلى أسماء الزمان؛ لأن الأصل فيها أن تضاف إلى المصادر، ومنه قوله تعالى: ﴿هَذَا يَوْمُ يَنفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾ المائدة/ ١١٩، والتقدير: "هذا يوم نفع الصادقين صدقهم"[٢].

وإن كان هناك من يُقدِّر إضافة اسم الزمان إلى الجملة؛ لكون الفاعل مستترًا داخل الفعل[٣].

ثالثًا : إنابة الجمل عن غيرها :

١- إنابة الجملة عن المفردات :

قد ذهب بعض النحاة إلى أن الفعل قد ينوب عن الاسم، كما فى قول العرب: "ما تكلم فلان إلا قال خيرًا"، وتقديره: "إلا قائلاً خيرًا"[٤]، و"قال" هنا شملت ذكر العامل المستتر لكون الفاعل بمثابة الجزء من الفعل. ومنه قولهم: "كان زيد يقوم" أى: "قائمًا"، و"كان زيد قد انطلق" أى: "منطلقًا"[٥].

---

(١) الزمخشرى، الكشاف، ٢ / ٤٦٨.

(٢) ابن الأنبارى، الإنصاف فى مسائل الخلاف، ١/ ١٤١، م١٥.

(٣) ابن يعيش، شرح المفصل، ٣ / ١٦.

(٤) ابن هشام، مغنى اللبيب، ٢ / ٦٠٩.

(٥) السيرافى، شرح كتاب سيبويه، ٢ / ٢٠٩.

٢- إنابة جملة الطلب عن جملة الشرط :

فى نحو قولهم : "أَطِعْ اللهَ يغفرْ لك" وتقدير النحاة : "إنْ تُطِعْ اللهَ يغفرْ لك"، فَحُذِفَ الجازِم من الأداة والجملة الداخلة عليه، وأُقيمت جملة الطلب مكانها، وكذلك قولهم : "ائتنى اكرمك" والتقدير :"إن تأتنى أكرمك"[١] .

وكذلك قد تنوب جملة الطلب عن جملة جواب القسم فى "الباء"، نحو: "بالله أخبرنى"، وقول "ابن هرمة" :

بِاللَّهِ رَبِّكَ إنْ دَخَلْتَ فَقُلْ لَهُ هَذَا ابْنُ هرْمَةَ وَاقِفًا بِالبَابِ[٢]

٣- إنابة الجملة الإسمية عن الفعلية في جواب "لو" :

فمن المعروف أن حروف الشرط تجزم جملتين فعليتين، إلا أن الأسلوب القرآنى قد تجوَّز فى جواب "لو" فجاء جملة اسمية ومن ذلك قوله تعالى : ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَمَثُوبَةٌ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ خَيْرٌ﴾ البقرة /١٠٣، فالكلام واقع فى جواب "لو" و"مثوبة من عند الله خير" نابت مناب الجملة الفعلية فى جواب "لو"[٣] .

٤- إنابة جواب القسَم عن جواب الشرط :

أجمع النحاة على أنه إذا ورد جواب واحد لشيئين مختلفين، فإنه يكون للسابق منهما، أما الثانى فيقدر جوابه محذوفًا دلَّ المذكورُ عليه، وهو ما ينطبق على الجمل التى تشتمل على قسَم وشرط معًا، نحو: "والله إن قام زيدُ ليقُومَنَّ عمرو"[٤] ، فيُجعل "ليقومَنَّ" جوابًا للقسَم، ويُحذَف جواب الشرط، إلا إذا كان الفعل ماضيًا.

---

[١] ابن عصفور، شرح جمل الزجاجى، ٢ / ١٩٢. أبو حيان، ارتشاف الضرب، ٢ / ٤١٩.

[٢] ابن يعيش، شرح المفصل، ٩ / ١٠١.

[٣] ابن هشام، مغنى اللبيب، ١ / ٣١٠.

[٤] ابن عصفور، شرح جمل الزجاجى، ١ / ٥٢٩.

ومنه قوله تعالى :﴿قُلْ لَئِنِ اجْتَمَعَتِ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ عَلَى أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ﴾ الإسراء /٨٨. و"لا يأتون" جواب قسم مقدَّر ينوب عن جواب "إنْ" وليس بجوابها، ولهذا قال: "لا يأتون" بإثبات النون[١] .

رابعًا : أنماط مختلفة من الإنابة

١- قد ينوب المفرد عن الجمع : كما فى قوله تعالى : ﴿وَحَسُنَ أُولَئِكَ رَفِيقًا﴾ النساء/ ٦٩. والتقدير : "رفقاء" منصوبًا على التمييز[٢] .

٢- إنابة الجمع عن الجمع : قد ينوب جمع القلة عن جمع الكثرة، وذلك لإيجازه؛ لقِلّة حروفه عند إضافته إلى الأعداد، كما فى قوله تعالى: ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾ البقرة /٢٢٨، والمعنى: "ثلاثة أقراء"[٣] .

٣- تنوب "الفتحة" عن "الكسرة" فى جرّ الممنوع من الصرف؛ وذلك لقرب الشبه بينهما، ولخفتها، فى نحو : "سلمت على إسحاقَ وإبراهيمَ". ومنه قوله تعالى: ﴿وَالْفَجْرِ * وَلَيَالٍ عَشْرٍ﴾ الفجر/١، ٢.

"وليال" عاطف ومعطوف وعلامة جرّه فتحةٌ مقدَّرة على الياء المحذوفة، وإنما قُدِّرت الفتحة مع خفتها لنيابتها عن الكسرة، ونائب الثقيل ثقيل[٤] .

وتنوب الكسرة عن الفتحة فى نصب جمع المؤنث السالم، فى نحو: "رأيتُ الهِنداتِ"، وإنما كانت الكسرة هنا من باب حمل الفرع على الأصل، لكون

---

(١) ابن الأنبارى، البيان فى غريب إعراب القرآن، ١ / ٢١٠.

(٢) الزجاج، معانى القرآن وإعرابه، تحقيق د. عبد الجليل عبده شلبى، عالم الكتب بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م، ٢ / ٧٣.

(٣) الموصلى، شرح ألفية ابن معطى، ٢ / ١٠٩٨.

(٤) ابن هشام، مغنى اللبيب، ٢ / ٨٧٩.

جمع المذكر هو الأصل، وقد أخذ علامة واحدة فى النصب والجرّ منه، فقيس عليه جمع المؤنث السالم، فكانت الفتحة علامته فى النصب والجر[1].

٤-**إنابة الحروف عن الحركات فى الإعراب:** ذهب أكثر النحاة إلى أن الحروف تنوب عن الحركات فى إعراب الأسماء الستّة المعتلّة المضافة لغير ياء المتكلم، ومن هؤلاء: "ابن جنى" و"ابن هشام"[2]، وكذلك ذهب "الكوفيون" و"قطرب" و"بعض البصريين" إلى أنّ الحروف "الألف" و"الياء" تنوب عن الضمّة والفتحة والكسرة فى إعراب المثنّى، لكونها حركات أصلية حُمِل عليها الفرعى من الحروف، كما أنّ المثنّى فرعٌ على المفرد[3]. وهو الحال نفسه فى جمع المذكر السالم، إذ يعرب بالحروف نيابة عن الحركات[4].

٥- **ما ينوب عن الفتح فى المبنيّات:** وأما ما ينوب عن الفتح فى المبنيات فهُما اثنان: "الياء" و"الكسرة" ويكون ذلك فى اسم "لا"، فإن هذا الاسم يستحق البناء على "الياء" نيابة عن الفتح إن كان جمع مذكر سالم أو مثنى، نحو: "لاَ رَجُلَيْن، وَ لاَ قائِمِين"، وإن كان جمعًا مختومًا بألف وتاء زائدتين- أى جمع مؤنث- فيكون البناء فيه على الكسر نيابة عن الفتح، نحو: "مُسلماتٍ" فيقال: "لاَ مُسْلِمَاتِ فى الدار"[5].

وهكذا لاحظنا أن ظاهرة الإنابة من الظواهر العارضة لعلاقة التضام التركيبية، التى تستلزم شدة الارتباط بين العناصر اللغوية الأفقية داخل التركيب، كما لاحظنا شيوعها وفُشُوَّها فى أكثر كلم اللغة. ومن ثَمَّ سنحاول أن نرصُدَ

---

[1] ابن جنى، الخصائص، ١ / ١١١.

[2] ابن هشام، شرح شذور الذهب، ص٥٤.

[3] ابن الأنبارى، الإنصاف، ١ / ٣٣.

[4] ابن هشام، شرح شذور الذهب، ص٧٦.

[5] ابن هشام، شرح شذور الذهب، ص١١٨.

لها بعضَ الدواعى التى دعت إلى وجودها فى اللغة، ومنها:

١- كون العربية لغةَ سليقةٍ وطبعٍ عند القدماء، أدى ذلك بهم إلى عدم الالتزام بقوانين بعينها، فجاءت لغتهم ثريَّةً غنيَّةً بمثل قولهم: جاءت هذه نيابةً عن تلك، أو معاقبةً لتلك، أو مستغنيةً عن هذه بتلك.

يقول "الجاحظ": «وكانوا أميين لايكتبون، ومطبوعين لا يتكلفون، وكان الكلام الجيد عندهم أظهرَ وأكثر، وهم عليه أقدر وله أقهر، وكل واحد فى نفسه أنطق، ومكانه من البيان أرفع، وخطباؤهم للكلام أوجد، والكلام عليهم أسهل، وهو عليهم أيسر من أن يفتقروا إلى تحفُّظ، ويحتاجوا إلى تدارس[1].

٢- كان الاحتكاك بين لهجات العرب مصدرًا من مصادر الثراء اللغوى، ولاسيما للهجة قريش التى كانت تنتقى من لهجات العرب ما يروق أسماعها، ويلائم أذواقها من أفصح كلام العرب وأيسره بطريقة تلقائية يحكمها استقامة الفطرة اللغوية واستقامة اللسان، واتساع آفاق التعبير التى جاوزت حدود القبيلة ومطالبها الضرورية إلى حياة أكثر حدودًا وأوسع مطالبًا[2]؛ فكان لذلك ممرته فى ظهور أمثلة كثيرة للإنابة والتعاقب بين أسماء متعددة لمسمَّياتٍ متقاربة، إلى جانب ما صاحب ذلك من استغناء العرب بالأخف عن الأثقل.

٣- إن فى ظاهرة الإنابة -حيث تنوب كلمة عن كلمتين أو أكثر، مظهرًا من مظاهر الإيجاز فى اللسان العربى الذى يرفض الفضول، ويُؤثِر الإيجاز حتى إنه كان محور البلاغة عندهم.

---

[1] الجاحظ، البيان والتبيين، تحقيق عبد السلام هارون، ط التجارية الكبرى، ١٩٦٨، ٣ / ٢٨.

[2] د. زين كامل الخويسكى، ظاهرة الاستغناء، ص٢٣٢- ٢٣٣.

٤- باعتبارها واحدة من وسائل التنمية اللغوية، إذ يتيح لها الفرصة لتناول المعنى الواحد بأكثر من عبارة، مما يجعلها أكثر قدرة على التعبير عن المعانى والأشياء فى مواجهة ظروف متباينة[١] ، ومن ذلك إنابة "أنَّ" ومعموليها عن مفعولى "ظن"، مثل قولهم: "ظننت أنك مجتهد" أى: "ظننتك مجتهدًا" وكذلك أنابوا المصدر المؤول عن المصدر الصريح....إلخ.

٥- والإنابة تعطى أبعادًا جديدة لتنمية اللسان العربى فى البيان وقدرته على التعبير، فمن سمات اللسان العربى أن الصيغ فيه ليست قوالب جامدة، وأنه ينتقل من صيغة إلى أخرى، ويستخدم صيغته فيما تستعمل فيه صيغة أخرى، ومن ذلك استخدام صيغتى : الفاعل والحال مكان الخبر[٢] .

٦- وللسان العربى أساليب تعبيرية فيها من الروعة والجمال ما يجعلها آية فى الفصاحة والبيان، منها ما ورد وقد حلَّ فيه المصدر محل الفعل، مما يجعلها فى حالة من الروعة والقدرة البيانية، والتى يمكن أن تفتقدها لو كان الفعل محل المصدر، هذا فضلاً عن أن العرب والنحاة قد لجأوا إلى هذه الظاهرة محافظةً على الصنعة النحوية واضطرادًا للقاعدة، فهى فكرة شاع القول بها عند النحاة.

وهكذا تناول البحث علاقة التضام مبينًا أنها إحدى العلاقات التركيبية الأفقية، ثم عرض لظاهرة التعاقب باعتبارها من ظواهر المحور التقليبى الرأسى الزمنى فى اللغة، وبما أن هذين المحورين متعامدان، فهما يحتلان عنصرين من عناصر المنظومة اللغوية.

---

[١] د. زين كامل الخويسكى، ظاهرة الاستغناء، ، ص١٣٣.

[٢] السابق نفسه، نفس الصفحة.

نتائج البحث

١- تُعَدُّ علاقة التضام من أهم العلاقات التركيبية، وذلك لكونها المعيار الذى يضبط الصحة النحوية المعتمدة على العلاقات المندرجة ضمن العلاقة المتمثلة فى الاختصاص، الافتقار، التنافى، التوارد، والتنافر.

٢-التضام هو الترابط الأفقى الطبيعى ما بين الكلمات أو رفقة الكلمة أو جيرتها لكلمات أخرى فى السياق الطبيعى، أو هو دخول الكلمة فى سياق مقبول مع الكلمات الأخرى.

٣- التضام إما "معجمى" وإما "نحوى" - أما "المعجمى" فيُعْنَى به انتظام مفردات المعجم فى طوائف، يتوارد بعضها مع بعض، ويتنافر مع البعض الآخر، فالأفعال طوائف تتوارد كل طائفة منها مع طائفة من الأسماء، وتتنافر مع الأسماء الأخرى، فلا يجوز أن يقال: "أخذ الحجر العشب"؛ لأن "الأخذ" يستلزم "آخذًا" عاقلاً يقوم بعملية الأخذ. ولما استحال ذلك من الحجر، كانت هذه المفردات متنافرة غير متناسبة معجميًا؛ ومن ثم عرض البحث بعض الشروط التى تضبط التضام المعجمى.

٤- أما "التضام النحوى" فهو يمثل العلاقة التى تنشأ بين العنصرين "التابع والمتبوع" داخل المنظومة النحوية، وهو إما "إيجابًا" وإما "سلبًا" فالإيجاب يكون بشدة التلازم بين عنصرين لغويين ويسمى "تلازمًا" والنوع الآخر ما يكون بالتنافى بين عنصرين لغويين، فيكون ذلك قرينة سلبية تندرج تحت التضام النحوى.

٥- للتضام طريقتان إحداهما: تكون بطريقة الذكر، وفيها يكون العنصران المتلازمان مذكورَيْن فى نص الكلام، وهو إما ذكر "افتقار" وفيه يفتقر العنصر الأول إلى العنصر الثانى افتقارًا تلازميًا، فلا يوجد بدونه، وإما ذكر "اختصاص" وفيه يختص عنصر ما بعناصر أخرى معينة لا يتعداها إلى غيرها

كاختصاص "ال" و"الجر" بالأسماء، و"الجزم" بالأفعال. وثانيتهما: طريقة الحذف، وفيها يستدل بقرائن سبق الذكر، أو الاستلزام على العنصر غير المذكور فى النص اللغوى.

٦- من مظاهر التضام النحوى "الاختصاص" وهو من خصائص الحروف والأدوات، لأن الأداة إما أن تدخل على نوع معين من الكلمات لا تتعداه إلى غيره فتسمى "مختصة"؛ لكون الحروف لا تعمل إلا إذا كانت مختصة، مثل إن وأخواتها فى اختصاصها بالأسماء.

وهناك حروف أخرى لا تعمل، لعدم اختصاصها، فهى تدخل على الأسماء والأفعال، كحروف النفى، فإذا حدث أن دخل من الحروف المختصة على غير ما يختص به عُرِف من ذلك العنصر الذى استبدل به العنصر الذى دخل عليه الحرف المختص، ومن ذلك دخول "لما" على جواب القسم المتصدر باللام، كما فى قوله تعالى: ﴿لَمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ﴾ هود/ ١١١.

٧- والافتقار نوعان:

مركز تحقيقات كامپيوترى علوم اسلامى

"افتقار متأصِّل" وآخر "غير متأصل". أما "الافتقار المتأصل" فهو افتقار العناصر التى لا يصح إفرادها فى الاستعمال، وإن صحَّ ذلك عند إرادة الدراسة والتحليل. مثال ذلك: افتقار حرف الجر إلى المجرور، وحرف العطف إلى المعطوف.

وأما "الافتقار غير المتأصل" فهو ما يكون للباب النحوى بحسب تركيبه، وذلك كعلاقة المضاف بالمضاف إليه، كلفظة "يوم" التى تفتقر إلى الجملة بعدها من حيث كونها مضافة فى قوله تعالى: ﴿هَذَا يَوْمُ يَنفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾ المائدة/ ١١٩، على حين نجده لا يفتقر إلى الجملة فى موضع آخر نحو: "هذا يوم مبارك"، فالافتقار هنا بحسب الباب وليس بحسب الأصل.

٨- من مظاهر "التضام السلبى": "التنافى"، وهو وجود عنصر ما يتنافى مع ما يقابله فلا يجمع بينهما، ويمكن بواسطة هذه العلاقة استبعاد أحد العنصرين عند وجود الآخر. ومن ذلك ما جاء من أقوال النحاة مقترنًا بحرف نفى، كقولهم: «لا يجمع بين "ال" والإضافة المحضة»، وكذلك لا يجمع بين المضمر ونعته، ولا يضاف إليه.

٩- الفصل: من عوارض التضام النحوى: ويعنى به الفصل بين أجزاء الجملة المتلازمة أو المرتبطة برابط السياق، ويكون ذلك بعنصر من عناصر الجملة غير أجنبى عنها، وهو لا يكون إلا بالمفردات، ومن ثم عرض البحث الفصل "سعة" وهو ما يكون بين التابع والمتبوع، والمميِّز والمميَّز، والمضاف والمضاف إليه...إلخ.

والفصل "ضرورة" وهو ما يكون فى الضرورة الشعرية، ثم بيَّن البحث أنماطًا مختلفة من التراكيب التى لم يجز النحاةُ الفصلَ فيها.

١٠- الاعتراض: من عوارض التضام النحوى: ويُعنى به أن يُعترض مجرى النمط التركيبى بما يحول دون اتصال عناصر الجملة بعضها ببعض اتصالاً لا يتحقق به مطالب التضام النحوى فيما بينها، ولا يكون ذلك إلا بالجمل التى تكون من خارج السياق، كجملة القسَم، أو الدعاء، أو الأمر...إلخ. وتَرِد هذه الجملة لإثبات خاطر طرأ على ذهن المتكلم فأراد توشية كلامه به.

* والاعتراض مفيد وغير مفيد، فالاعتراض المفيد يؤدى إلى إفادة معنى جديد مع توكيد المعنى الأصلى، أما الاعتراض غير المفيد فهو إما أن يكون دخوله كخروجه، وإما أن يؤدى إلى فساد المعنى وضعف التأليف.

١١- التعاقب هو التبادل والتداول بين حرفى الجر على معنى واحد لقرب الدلالة بينهما.

١٢- فصل البحث بين المصطلحات الثلاثة التى وردت فى معانٍ متقاربة وهى التعاقب والإنابة والإغناء؛ فجعل التعاقب للحروف، والإنابة للأسماء والإغناء للأفعال.

١٣- القول بالتعاقب يؤدى إلى ثراء اللغة ونموها حيث يتأتى للمعنى الواحد أكثر من كلمة دالة عليه.

١٤- حرص القدماء على فكرة الإنابة محافظة على الصنعة النحوية والتزامًا باطراد القاعدة.

١٥- يُعد إغناء الأفعال بعضها عن بعض فى الدلالة الزمنية ردًا على كثير من اللغويين المحدثين الذين يزعمون أن دلالة الزمن قاصرة فى الأفعال فى العربية.

١٦- أثبت البحث الصلة بين "التضام" فى كونه مظهرًا من مظاهر العلاقات التركيبية الأفقية التتابعية، بينما يُعد التعاقب مظهرًا من مظاهر العلاقات التقليبية الرأسية الزمنية، وكلاهما من العلاقات النحوية داخل المنظومة اللغوية.

مركز تحقيقات كامپيوترى علوم اسلامى

قائمة المصادر والمرجع

١- إبراهيم حسن عزام، الفعل الواصل وأسرار الموصول، مطبعة رمسيس، ١٩٣٥.

٢- د. إبراهيم السمرائى، الفعل زمانه وأبنيته، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٤.

٣- ابن الأثير، ضياء الدين بن الأثير، المثل السائر فى أدب الكاتب والشاعر، ط نهضة مصر، د.ت، تحقيق د. أحمد الحوفى و د. بدوى طبانة.

٤- الأنبارى، الإمام كمال الدين أبو بركات عبد الرحمن بن محمد بن أبى سعيد (٥١٣-٥٧٧هـ) :

* الإنصاف فى مسائل الخلاف، تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد، ط بيروت، المكتبة العصرية، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٣م.

٥- البيان فى غريب إعراب القرآن، تحقيق د. طه عبد الحميد طه، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م.

٦- البخارى، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة بن ذربة البخارى الجعفى، صحيح البخارى، حاشية السندى، دار المعرفة، بيروت.

٧- البغدادى، خزانة الأدب، ط بولاق، ١٢٩٩هـ.

٨- د. تمام حسان، بحوث لغوية وأدبية، مطبعة أم القرى، ١٩٨٦م.

٩- * البيان فى روائع القرآن، ط١، عالم الكتب، القاهرة، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٣م.

١٠- * اللغة العربية معناها ومبناها، ط دار الثقافة، الدار البيضاء، ١٩٩٤م.

١١- الجاحظ، أبو عثمان عمرو بن بحر، البيان والتبيين، تحقيق عبد السلام هارون، ط. التجارية الكبرى، ١٩٦٨م.

١٢- ابن جنى، أبو الفتح عثمان بن جنى (ت٣٩٢هـ)، الخصائص، تحقيق محمد على النجار، ط دار الكتب المصرية، القاهرة ١٩٥٥م.
١٣- المنصف فى علم التصريف للمازنى، دار إحياء التراث القديم، ١٩٥٤.
١٤- د. حلمى خليل، العربية وعلم اللغة البنيوى، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٦م.
١٥- أبو حيان التوحيدى، أثير الدين محمد بن يوسف الأندلسى،
* ارتشاف الضرب من كلام العرب، تحقيق مصطفى النماس، رسالة دكتواة كلية اللغة العربية، جامعة الأزهر، ١٩٨٥.
١٦-* البحر المحيط، دراسة وتحقيق وتعليق الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ على محمد معوض، وشارك فى تحقيقه د. زكريا عبد المجيد النوني، د. أحمد النجولى الجمل، دار الكتب العلمية، بيروت.
١٧- خالد الأزهرى، الهمام خالد بن عبد الله الأزهرى، شرح التصريح على التوضيح، ط إحياء الكتب العربية، القاهرة، د. ت.
١٨- الرضى، الشيخ رضى الدين محمد بن الحسن الاستراباذى (ت ٦٨٦هـ).
* شرح الكافية، تحقيق يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قاريونس، مطابع الشروق، بيروت، د. ت.
١٩- * شرح الكافية، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٣٩٥ هـ/ ١٩٧٥م، تحقيق وضبط وشرح محمد نور الحسن، د محمد الزفزاف، ومحمد محيى الدين عبد الحميد.
٢٠- الزمخشرى، أبو القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشرى الخوارزمى (٤٦٧-٥٣٨هـ)، الكشاف، الناشر دار الريان للتراث، دار الكتاب العربى، بيروت، ط٣، ١٩٨٧م.
٢١- د. زين كامل الخويسكى،

* ظاهرة الاستغناء، دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٤.

٢٢-* مواضع اللبس عند النحاة والصرفيين، ط دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٩م.

٢٣- ابن السراج، أبو بكر محمد بن سهل بن السراج النحوى البغدادى (ت ٦١٣هـ) الأصول فى النحو، تحقيق عبد الحسين الفتلى، ط مؤسسة الرسالة، بيروت ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٤م.

٢٤- سيبويه، الكتاب، تحقيق الأستاذ عبد السلام هارون، ط الهيئة المصرية العامة للكتاب، سنة ١٩٧٧م.

٢٥- السيرافى، أبو محمد يوسف بن أبى سعيد السيرافى (ت ١٨٥هـ) شرح الكتاب لسيبويه، تحقيق د. رمضان عبد التواب، د. محمود فهمى حجازى، طبعة الهيئة المصرية العامة للكتاب، سنة ١٩٩١م.

٢٦- السيوطى، جلال الدين عبد الرحمن بن أبى بكر (٨٤٩-٩١١هـ).

* الأشباه والنظائر، مراجعة د. طه عبد الرءوف سعد، ط شركة الطباعة الفنية المتحدة، الناشر الكليات الأزهرية، ١٣٨٨هـ/ ١٩٧٥م.

٢٧- * معترك الأقران فى إعجاز القرآن، ضبط وتخريج أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.

٢٨- * همع الهوامع فى شرح جمع الجوامع، دار المعرفة للطباعة والنشر بيروت، لبنان، د. ت.

٢٩- الصبان، محمد بن على الصبان، حاشيته على شرح الأشمونى، مطبعة دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، د. ت.

٣٠- الطبرى، جامع البيان فى تأويل آى القرآن، دار المعارف، ١٩٦٩م.

٣١- د. عبد الأمير أمين الورد، منهج الأخفش الأوسط النحوى، بيروت ١٩٧٥م.

٣٢- د. عبد الله سليمان هنداوى، لطائف المعانى فى ضوء النظم القرآنى، ط١، مطبعة الأمانة، القاهرة، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.
٣٣- عبد العزيز الموصلى، شرح ألفية بن معطى، تحقيق على موسى الشوملى مكتبة الخريجى، الرياض، ١٩٩٠م.
٣٤- د. عبده الراجحى، النحو العربى والدرس الحديث (بحث فى المنهج)، ط١، دار الثقافة، الإسكندرية، ١٩٧٧م.
٣٥- د. عصام نور الدين، الفعل والزمن، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط بيروت، لبنان، ١٩٨٤م.
٣٦- ابن عصفور الإشبيلى، شرح جمل الزجاجى، الشرح الكبير، تحقيق د. صاحب أبو جناح، الموصل، العراق، ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م.
٣٧- ابن عقيل، شرح ألفية ابن مالك، تحقيق الشيخ محمد محيى الدين عبد الحميد، ط٢، دار مصر للطباعة والنشر، توزيع دار التراث الفكرى، ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م.
٣٨- الفراء، أبو زكريا عبد الله، معانى القرآن، تحقيق أحمد يوسف نجاتى، محمد على النجار، ج ٣، مطبعة دار السرور، بيروت - لبنان، د.ت.
٣٩- القرطبى، أبو عبد الله محمد بن أحمد القرطبى (ت٦٧١هـ) الجامع لأحكام القرآن، ط الشعب، ١٩٧٣م.
٤٠- القزوينى، الإيضاح، منشورات دار الكتاب اللبنانى، ١٩٧٥م.
٤١- المرادى، الحسن بن القاسم المرادى، الجنى الدانى فى شرح حروف المعانى، تحقيق د. فخر الدين قباوة، محمد نديم فاضل، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط٢، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م.
٤٢- المالقى، رصف المبانى فى شرح حروف المعانى، ط دمشق، ١٩٧٥م.

٤٣- ابن مجاهد، السبعة فى القراءات، تحقيق د. شوقى ضيف، دار المعارف، مصر، ط٣، ١٩٧٢م.
٤٤- د. محمد حماسة عبد اللطيف، النحو والدلالة، مدخل لدراسة المعنى النحوى الدلالى، مطبعة المدينة، القاهرة، ط١، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م.
٤٥- مصطفى شعبان، الإنابة فى الدرس النحوى عند ابن هشام، بحث ماجستير، الإسكندرية، ١٩٩٨م.
٤٦- ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم (٦٣٠-٧١١هـ) لسان العرب، ط دار المعارف، د. ت.
٤٧- د. المهدى المخزومى، النحو العربى نقد وتوجيه، صيدا، المكتبة العصرية، ط١، ١٩٦٤م.
٤٨- د. نادية رمضان النجار، علاقة الفعل بحرف الجر - دراسة دلالية فى أساس البلاغة للزمخشرى، ط١، الدار المصرية، الإسكندرية، ٢٠٠٠م.
٤٩- ابن هشام، عبد الله بن يوسف (ت ٧٦١هـ)، أوضح المسالك إلى شرح ألفية ابن مالك تحقيق الشيخ محمد محيى الدين عبد الحميد، ط٥، بيروت.
٥٠- * شرح شذور الذهب، تحقيق الشيخ محمد محيى الدين عبد الحميد، دار الأنصار، ط١٥، ١٣٩٨هـ/ ١٩٦٨م.
٥١-* مغنى اللبيب، تحقيق الشيخ محمد محيى الدين عبد الحميد، مطبعة المدنى القاهرة، د.ت.
٥٢- أبو هلال العسكرى، الصناعتين فى الكتابة والشعر، ط١، الآستانة العليا، ١٣١٩هـ.
٥٣- ابن يعيش (الموفق يعيش بن يعيش)، شرح المفصل، عالم الكتب، بيروت، د.ت.